

بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود

الشروط والأحكام العامة للمنتجات الاستثمارية ومنتجات التأمين



تأسس في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) خاضع لإشراف البنك المركزي القطري و بشكل رئيسي لسلطة دبي للخدمات المالية.

الشروط والأحكام العامة للمنتجات الاستثمارية ومنتجات التأمين

١. مقدمة

١-١ تشكل الشروط والأحكام الواردة في الشروط والأحكام العامة الماثلة والمشملة على الملاحق المتضمنة في هذه الوثيقة الاتفاقية المبرمة بينك ("عميلنا") وبيننا ("البنك") بالنسبة لكل معاملة تقوم بإبرامها معنا لأغراض الاستثمار أو التخطيط للثروات ("المعاملة").

٢-١ تتألف الشروط والأحكام المطبقة على أية معاملة من الشروط والأحكام العامة الماثلة والمشملة على الملاحق المتضمنة في هذه الوثيقة وتلك الواردة في كل مستند من المستندات ذات الصلة المدرجة أدناه ("المستندات ذات الصلة") التي تشكل معاً الاتفاقية المبرمة بينك وبيننا:

١-٢-١ "شروط الدولة": تنص على الشروط التي تطبق عليك عندما تقوم بتنفيذ أية معاملة في الدولة المحددة في شروط الدولة المقدمة إليك وأية شروط تجبرنا الأنظمة واللوائح المطبقة و/أو المشرع المحلي لدينا في الدولة ذات الصلة بأن نلقت انتباهك إليها بشكل صريح؛

٢-٢-١ "وصف المنتج": ينص على الشروط الخاصة بالمنتج التي تطبق على المعاملة التي يبرمها البنك معك إضافة إلى تلك الواردة في الطلب بالنسبة للمنتج المحدد. وفي حال عرضنا عليك منتجات استثمارية مقدمة من قبل أطراف آخرين، فقد يتألف وصف المنتج ذو الصلة من الشروط والأحكام الخاصة بالأطراف الآخرين المزودين لهذه المنتجات؛ و

٣-٢-١ "تأكيد المعاملة": ينص على المراسلات التي نقوم بإرسالها إليك للتأكيد على إتمام المعاملة حسب الأصول.

٣-١ سيتم الاعتبار من خلال توقيعك والتزامك بمعاملة ما (بعد إتمام طلب المعاملة) بأنك قد قبلت الشروط والأحكام العامة الماثلة والمشملة على الملاحق المتضمنة في هذه الاتفاقية وتلك الواردة في كل مستند من المستندات ذات الصلة.

٤-١ توافق على أنه عندما تقوم بإبرام معاملة ما مع البنك فإن الشروط والأحكام الماثلة والمشملة على الملاحق المتضمنة في هذه الوثيقة وتلك الواردة في كل مستند من المستندات ذات الصلة تطبق على تلك المعاملة. وتكون هذه الشروط والأحكام العامة مطبقة عندما يقدم البنك إليك أي مشورة أو توصيات.

٥-١ تطبق الشروط والأحكام الماثلة والمشملة على الملاحق المتضمنة في هذه الوثيقة إضافة لأية مستندات حالية أو إضافية متعلقة بمعاملات معينة. وفي حال وجود أي اختلاف بين المستندات المذكورة أعلاه، فإنه يعتد بشروط بيانات المنتج ذو الصلة. وعلى نحو مماثل، فإن شروط الدولة ذات الصلة تأخذ الأولوية فوق هذه الشروط والأحكام العامة.

٦-١ يجوز للبنك تنفيذ وتوفير خدمات أخرى خاصة بالمعاملات عبر شركاته الزميلة أو الأطراف الآخرين غير ذوي الصلة. وتفوض البنك باستخدام خدمات الأطراف الآخرين في توفير هذه الخدمات دون الحصول على موافقة إضافية منك وبناءً على الشروط التي قد يحددها البنك. وبالنسبة للمعاملات المبرمة مع أو من خلال الأطراف الآخرين، فإنك قد تكون عرضة للشروط والأحكام التجارية لدى هؤلاء الأشخاص. وفي حال وجود أي اختلاف بين تلك الشروط والأحكام التجارية وهذه الشروط والأحكام العامة، فإنه يعتد بهذه الشروط والأحكام التجارية، إن وجدت، بخصوص حقوق والتزامات هذا الطرف الآخر.

٧-١ الأنظمة واللوائح المطبقة

١-٧-١ تخضع هذه الشروط والأحكام العامة وجميع المعاملات للأنظمة واللوائح المطبقة وذلك حتى:

(أ) في حال وجود أي اختلاف بين هذه الشروط والأحكام العامة وأية أنظمة ولوائح مطبقة، فإنه يعتد بالأخيرة إلى الحد الذي يكون ملزماً حسب القانون لأحد الطرفين أو كليهما؛

(ب) لا شيء في هذه الشروط والأحكام العامة يستثني أو يقيد أي التزام لدينا تجاهك حسب الأنظمة واللوائح المطبقة؛

(ج) يجوز لنا اتخاذ أو إغفال اتخاذ أي فعل نعتبره ضرورياً للتأكد من الالتزام بأية أنظمة ولوائح مطبقة؛

(د) تكون جميع الأنظمة واللوائح المطبقة وأي شيء نقوم به أو نفشل في القيام به من أجل الالتزام بها ملزماً لك؛ و

(هـ) لن تجعل أية أفعال نقوم باتخاذها أو نفشل باتخاذها لغرض الالتزام بأية أنظمة ولوائح مطبقة منا أو أياً من مدراءنا أو مسؤولينا أو موظفينا أو وكلائنا أو زملائنا مطالبين بموجب هذه الشروط والأحكام العامة أو المستندات ذات الصلة.

٨-١ التواصل معنا

١-٨-١ نطلب منك التواصل مع مدير علاقاتك المصرفية على أساس غير رسمي (أو مدير التخطيط المالي - على النحو المطبق) في كل الجوانب المتعلقة بأية معاملة حسبما تتفق معه. ويرجى التأكد أيضاً على أساس رسمي أن توجه مراسلاتك الخطية إلينا وإرسالها بالبريد المسجل. أما بالنسبة لأية شكاوى، فإننا نطلب منك أولاً الاتصال بمدير علاقاتك المصرفية (أو مدير التخطيط المالي - على النحو المطبق) أو بشكل بديل تقديم شكواك إلينا عبر فرعك المحلي أو مركز الاتصال أو الموقع الإلكتروني الخاص بالدولة. ويرجى عدم إرسال أية مراسلات رسمية إلينا عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني. وينبغي أن تكون لغة المراسلات بالانجليزية و/أو العربية وستستلم المستندات والمعلومات الأخرى منا باللغة الانجليزية أو باللغتين (العربية/ الانجليزية).

٢-٨-١ يرجى العودة إلى بطاقة العمل للحصول على البيانات الكاملة لمدير علاقاتك المصرفية (أو مدير التخطيط المالي - على النحو المطبق). ويرجى الاحتفاظ بهذه البطاقة للرجوع إليها مستقبلاً.

انت ونحن نقوم بإبرام معاملات لمصلحتنا الخاصة وليس بصفة وكيل أو مؤتمن نيابة عن أحد آخر.

١٠-١ الرسوم

١٠-١-١ تلتزم بتسديد رسومنا المتفق عليها معك بين الحين والآخر والمشملة على:

- رسوم المشورة والتوصيات (إن وجدت)؛
- أية ضرائب مفروضة من قبل أي سلطة أو هيئة مختصة على أية معاملة منفذة من قبلك؛
- إذا كان منطبقاً، الفائدة على أي مبلغ مستحق إلينا بناءً على الأسعار المفروضة من قبلنا بشكل عادي (والمتوفرة عند الطلب)؛
- أية غرامات مفروضة من قبل أي سلطة أو هيئة مختصة يكون سببها تصرفك وسلوكك؛ و
- أية ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب أخرى مطبقة على أي مما ذكر أعلاه، بما في ذلك أية ضريبة احتجازية.

١٠-١-٢ توافق على أن هذه الرسوم بالإضافة لأية رسوم مفروضة من قبل مزودي المنتجات من الأطراف الأخرى تطبق على النحو المفصل في وصف المنتج ذو الصلة.

١٠-١-٣ ينبغي عليك الملاحظة بأنه عندما نقوم بإبرام معاملات معك فإننا قد نتلقى رسوم وعمولات من مزودي المنتجات الذين ساعدونا في إبرام المعاملات معك إلا أنه لن يتحتم عليك تسديد هذه الرسوم إلينا مباشرة. وسيتم الإفصاح عن كامل تفاصيل الرسوم والعمولات المستحقة الدفع المطبقة من قبل مزودي المنتجات وسيتم إرسالها إليك بشكل منفصل.

١١-١ الإلغاء

يرجى العودة إلى بيانات المنتجات ذات الصلة للاطلاع على أحكام الإلغاء المتعلقة بمعاملات محددة ومعينة.

٢. المشورة

١-٢ المعلومات المتلقاة منك

في حال قدمنا إليك مشورة، فإن مدير علاقاتك المصرفية (أو مدير التخطيط المالي -على النحو المطبق) سيقترح عليك نطاقاً واسعاً من المنتجات بعد النظر في مدى وملاءمتها لظروفك الشخصية. وسنسعى للحصول على معلومات حول ظروفك الشخصية والمالية كي نتمكن من تقديم التوصيات أو اتخاذ قرار يكون مناسباً وملائماً لك. كما سنسعى للحصول على معلومات حول معرفتك وخبرتك في الاستثمار حتى نتمكن من تقييم ما إذا كانت المعاملة المقترحة، فضلاً عن تقديم المشورة الاستثمارية، ملائمة لك. وبالتأكيد، فإن القرار بالاستثمار في منتجات محددة عائدك وحدك، لكننا نتعهد بمساعدتك في اتخاذ القرارات الاستثمارية النهائية.

٢-٢ دقة المعلومات والعجز عن إبلاغنا

نفترض بأن المعلومات التي قدمتها إلينا حول ظروفك الشخصية والمالية والمعرفة والخبرة دقيقة، ولن نتحمل أية مسؤولية تجاهك في حال حدوث أي تغييرات على هذه المعلومات أو أصبحت غير دقيقة ما لم تقم بإبلاغنا بذلك. وتقر بأننا، ما لم نحصل على المعلومات الصحيحة والكاملة منك، فإننا لن نكون قادرين على تقديم المشورة إليك بشكل دقيق.

٣-٢ المشورة وترتيبات التنفيذ فقط

يرحى العلم بأننا لن نبذل بوقائع أي معاملة معينة إذا اعتقدنا على نحو معقول، وفي وقت تلقي تعليماتك، بأنك لا تتوقع الحصول على هذه المشورة وبأنك تتعامل على أساس التنفيذ فقط. وفي حال إبلاغناك بأن سياق عملك المقترح غير مناسب لك، ولكنك على الرغم من ذلك، ترغب في المضي قدماً بالمعاملة، فإننا سنقبل تعليماتك فقط على أساس التنفيذ مقابل الحصول على المشورة. وفي هذه الظروف، سنبلغك في حينها بأننا سننفذ تعليماتك على ذلك الأساس. وقد نمضي قدماً في تنفيذ المعاملة حتى وإن كنت تتصرف على العكس من المشورة التي قدمناها إليك.

٤-٢ عدم تقديم مشورة مستمرة

قد نقوم بين الحين والآخر، وبناءً على حريتنا المطلقة في التصرف، بتقديم المعلومات والمشورة والتوصيات حسب رغبتنا وإرادتنا. إلا أننا لسنا ملزمين مطلقاً بتوفير أي مشورة مستمرة متعلقة بإدارة استثمارك أو بأي معاملة معينة.

٥-٢ الحدود

١٠-٢-١ في حال كنا نقوم بتوفير معلومات أو مشورة أو توصيات حول السوق، فإننا لا نقدم أي ضمان بشأن دقتها أو كماليتها أو بشأن التبعات الضريبية المترتبة على أية معاملة. وما لم نتفق معك بخلاف ذلك بشكل خطي على وجه التحديد، فإنك تقر بموجبه:

- بأن توفير المشورة هو أمر عارض على علاقتك معنا وقد تم توفيرها لتمكينك من اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بك فقط؛
- أن المعلومات المقدمة إلى العملاء الآخرين قد تكون مختلفة عن المشورة المقدمة إليك؛ و
- أن هذه المعلومات قد لا تكون منسجمة مع استثمارنا العقارية أو تلك المتوفرة لدى زملائنا أو مدراءنا أو موظفينا أو وكلائنا.

٦-٢ الأبحاث الاستثمارية والمعلومات الأخرى المنشورة

قد نقوم بين الحين والآخر بإرسال تقارير أبحاث وتوصيات ومنشورات أخرى إليك. وفي حال احتواء المستند على أي شروط تتعلق بالشخص أو فئة من الأشخاص الذي / التي يقصد أن يوزع عليه / عليها المستند، فإنك توافق على أنك لن تقوم بتمرير هذا المستند إلى هذا الشخص أو فئة الأشخاص. كما أننا لا نقدم أية ضمانات بشأن وقت استلامك لتقارير الأبحاث أو التوصيات ولا نضمن أن تستلم تقارير الأبحاث أو التوصيات في نفس الوقت كالعالم الآخرين. ولن نكون مطالبين عن أي قرار استثماري قد تقوم باعتماده على أساس كامل أو جزئي بناءً على أي تقرير أبحاث استثماري أو توصيات أو منشور آخر نقوم بإرساله إليك. وقد تظهر أية تقارير أبحاث منشورة أو توصيات في خدمة المعلومات التي تعرض على الشاشة. ويرجى العودة إلى المادة ٨-١٣ للحصول على معلومات إضافية حول كيفية إدارتنا للتعارضات والاختلافات التي يمكن أن تؤثر على نزاهة وموضوعية البحث الاستثماري الذي نقدمه إليه.

٧-٢ المشورة اللاحقة

لن نقدم أية مشورة غير تلك المقدمة في هذه الشروط والأحكام العامة وبما يتماشى مع الأنظمة واللوائح المعمول بها. ولقطع الشك باليقين، فإننا لن نقدم أية مشورة ضريبية أو قانونية أو محاسبية، ولن نكون في أي وقت ملزمين بتوفير أية مشورة ضريبية أو قانونية أو محاسبية.

٣. المعلومات الشخصية

١-٣ السرية

١-٣-١ إننا نأخذ معلوماتك الشخصية على محمل الجد ونتعهد بعدم تبادلها مع أي طرف آخر (بما في ذلك شركائنا الزميلة)، إلا:

- إذا كنا ملزمين من الناحية القانونية أو القضائية بموجب أمر صادر عن المحكمة بالإفصاح (بما في ذلك بناءً على طلب أي سلطة أو هيئة تشريعية أو ضريبية أو سوق فيه طرف مقاصة مركزي)؛
- إذا كان لدينا واجب عام بالإفصاح عنها؛
- إذا كانت أغراضنا التجارية القانونية تحتم علينا الإفصاح عنها؛
- إذا تم الإفصاح بموجب موافقتك؛ أو
- على النحو الوارد في الشروط أدناه.

١-٢-٣ توافق على تخويلنا بجمع واستخدام وتبادل المعلومات المتعلقة بك وبمعاملاتك واستخدامك لمنتجاتنا وخدماتنا وعلاقاتك المصرفية مع شركائنا الزميلة:

- (أ) لتنفيذ الطلبات التي تقدمها؛
 (ب) لتزويدك بالمنتجات والخدمات التي تطلبها، بما في ذلك وبدون حصر، لأغراض تطوير أو صيانة أي منتج أو نظام، أو تخزين أو معالجة أية بيانات (بما في ذلك البيانات الشخصية) أو تقديم أي مستند متعلق بتوفير المنتجات والخدمات؛
 (ج) لمتطلبات الالتزام والمطابقة و/أو أنشطة إدارة مخاطر الجرائم المالية؛ و
 (د) لتقييم الوضع الائتماني وخدمة العملاء والأبحاث التسويقية وتدوين النقاط السلوكية وتحليل المنتجات والتأمين والتدقيق المحاسبي والأغراض الإدارية.

٢-٢-٣ وهذا يتضمن المعلومات التي تقدمها أو أي شخص يتصرف بالنيابة عنك.

٣-٢-٣ توافق على استخدامنا ومعالجتنا وتخزيننا لمعلومات العميل ونقل والإفصاح عن أية معلومات تخص العميل إلى المتلقين التاليين، (الذين بإمكانهم أيضاً استخدامها ونقلها والإفصاح عنها):

- (أ) أي عضو في مجموعة البنك الخاصة في أو الناشئة عن أي من منتجاتنا وخدماتنا، متطلبات الالتزام والمطابقة و/أو أنشطة إدارة مخاطر الجرائم المالية؛
 (ب) أي متعاقدين من الباطن من الغير أو وكلاء أو مزودي خدمات أو شركاء في مشروع مشترك لدى مجموعة البنك (بما في ذلك موظفيهم ومدراءهم ومسؤوليهم) الخاصة في أو الناشئة عن أي من منتجاتنا وخدماتنا أو أنشطة إدارة مخاطر الجرائم المالية أو إعداد التقارير الخاصة بالتداول أو تحصيل أية مبالغ مستحقة منك، العميل؛
 (ج) أية سلطات أو هيئات متعلقة في أو ناشئة عن متطلبات الالتزام والمطابقة أو أنشطة إدارة مخاطر الجرائم المالية؛
 (د) المستفيدين من الدفعات أو دور المقاصة أو أنظمة التسوية أو الأطراف المقابلين في السوق أو مراكز المبادلة أو التجارة أو أسواق الأوراق المالية أو الشركات التي يمتلك فيها العميل حصة في الأوراق المالية حيث سيتم امتلاك هذه الأوراق المالية من قبلنا لصالحك، العميل أو الأشخاص الذين يقومون مقامك وينوبون عنك، العميل لغرض توفير منتجاتنا وخدماتنا؛
 (هـ) العميل وشركاته التابعة وأي متعاقدين من الباطن من الغير ووكلاء ومزودي خدمات معينين لدى العميل أو شركاته التابعة الخاصة في أو الناشئة عن أي من منتجاتنا وخدماتنا أو متطلبات الالتزام والمطابقة أو أنشطة إدارة مخاطر الجرائم المالية؛
 (و) أي طرف في معاملة أو معاملات محتملة تستدعي الاهتمام أو تفتقر وجود مخاطر في أو تتعلق بمنتجاتنا وخدماتنا؛
 (ز) المؤسسات المالية الأخرى، حسبما هو ضروري، للقيام أو لمساعدة المؤسسات المالية الأخرى للقيام بعمليات التحقق الائتماني و/أو هيئات التصنيف الائتماني لأغراض الحصول على أو توفير التصنيف الائتماني؛ أو
 (ح) البنوك المراسلة والبنوك الوكيل (على سبيل المثال لـ CHAPS, BACS, SWIFT) لغرض توفير خدماتنا ومنتجاتنا،

أينما تواجدوا، في هونغ كونغ أو المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر قد يشمل على اختصاصات قضائية لديها قوانين غير ملائمة لحماية البيانات.

٤-٢-٣ قد نستخدم الشركات الزميلة و/أو الأطراف الأخرى (بما في ذلك مزودي الخدمات) لتوفير بعض الخدمات إليك والتي قد تتضمن معالجة المعلومات المتعلقة بك. وتوافق على نقل البيانات الشخصية إلى هذه الشركات الزميلة/الأطراف الأخرى والاستخدام والتخزين والمعالجة اللاحقة لبياناتك من قبل هذه الشركات الزميلة أو مزودي الخدمات أو الأطراف الأخرى. ويجوز للشركات الزميلة أو مزودي الخدمات أو الأطراف الأخرى استخدام بياناتك على النحو الوارد في المواد ١-٢-٣ و ٢-٢-٣ و ٣-٢-٣ أعلاه عند تنفيذ المعاملات (أو توفير خدمات أخرى إليك) بالنيابة عنك.

٣-٣ منع الجريمة واسترداد الدين

١-٣-٣ لأغراض استرداد الدين و/أو منع الجريمة والتحقق من هويتك و/أو الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح و/أو برامج العقوبات و/أو التوجيهات الدولية و/أو سياساتنا وإجراءاتنا الداخلية و/أو المطالبات الواردة من قبل أي هيئات بشأن أو فيما يتعلق أو لتعزيز أي نشاط لإدارة مخاطر الجرائم المالية، فقد نقوم بتبادل المعلومات (سواءً على الصعيد المحلي و، إذا كان ملائماً، في الخارج) مع الشركات الزميلة والهيئات، إذا كان ملائماً، مع هيئات التصنيف الائتماني والمنظمات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك المقرضين الآخرين والأطراف الأخرى. وقد نتخذ أيضاً أي إجراء، قد يشمل، على سبيل الذكر وليس الحصر، الاعتراض أو التحقيق أو تأخير أو منع أو رفض أية دفعة أو توفير كامل أو جزء من منتجاتنا أو خدماتنا أو طلب للحصول على منتجاتنا وخدماتنا، أو السحب أو الاستفادة من تسهيل ائتماني ومعالجة معلومات العميل (التي تتضمن، على سبيل الذكر وليس الحصر، معلومات العميل مع البيانات الأخرى الموجودة لدى مجموعة البنك) والإفصاح عن معلومات العميل المتعلقة بذلك. يلتزم البنك بإجراء مراجعة دورية لحسابك وقد يتم التعامل مع معلوماتك لأغراض الالتزام بالقوانين المعمول بها، بما في ذلك قوانين وأنظمة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة والإرهاب، بالإضافة إلى قوانين وأنظمة حماية الأعمال المصرفية الأخرى. وقد يتطلب هذا الإفصاح عن المعلومات إلى سلطات أو هيئات حكومية محلية أو خارجية أو تنظيمية أو لأي شخص آخر تعتبره ضرورياً بشكل منطقي ومقبول لهذه الأغراض، بما في ذلك الشركات الزميلة والأطراف الأخرى. ويلتزم البنك بمراجعة حسابك بشكل دوري.

٣-٣-٣ ولأغراض مكافحة الاحتيال أو الإفصاح عنه، فسيتم مشاركة المعلومات التي تم تقديمها في الطلب مع وكالات مكافحة الاحتيال. وفي حال وجود أي معلومات زائفة أو غير دقيقة، فسيتم نقل التفاصيل إلى وكالات مكافحة الاحتيال لغرض مكافحة الاحتيال وغسيل الأموال.

٤-٣ المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات والعروض الترويجية والأبحاث التسويقية

١-٤-٣ توافق على أنه يجوز للبنك استخدام وتبادل المعلومات المتعلقة بك والمتعلقة بمعاملاتك وعلاقاتك المصرفية مع الشركات الزميلة لتزويدك بمعلومات حول المنتجات والخدمات والعروض الترويجية التي توفرها الشركات الزميلة وأطراف أخرى مختارة والتي قد تهتمك سواءً عبر البريد أو الهاتف أو الوسائل الإلكترونية أو الوسائل الأخرى.

٢-٤-٣ يجوز للشركات الزميلة تبادل المعلومات المتعلقة بك والمتعلقة بمعاملاتك وعلاقاتك مع وكالات الأبحاث التسويقية من الأطراف الأخرى التي قد تدعوك (عبر البريد والهاتف والوسائل الإلكترونية والوسائل الأخرى) من أجل المشاركة في أنشطة الأبحاث التسويقية لصالح الشركات الزميلة. وفي حال عدم رغبتك في الاتصال بك لأغراض الأبحاث التسويقية، فيرجى إعلامنا بذلك.

٥-٣ أمور متفرقة

١-٥-٣ للتأكد من قيامنا بتنفيذ تعليماتك بكل دقة ومساعدتنا في تحسين خدماتنا، ولتحقيق أعلى مستويات من الأمن والسلامة، فقد نقوم بمراقبة و/أو تسجيل اتصالاتك معنا، بما في ذلك المكالمات والمحادثات الهاتفية التي نجريها معك في فروعنا. وتبقى أية تسجيلات ملكاً حصرياً ودليلاً وحيداً لأية معاملات يتم تنفيذها.

٢-٥-٣ قد نقوم بعمل والاحتفاظ بنسخ عن جوازات السفر أو رخص القيادة أو الهويات الشخصية الأخرى التي قد تزودنا بها. وسنشارك هذه المعلومات مع شركائنا الزميلة والأطراف الأخرى المعنيين بتوفير الخدمات.

٣-٥-٣ سنحصل على موافقتك الخطية قبل توفير مرجع وتصنيف مصرفي حولك، لكن، في حال استلامنا لطلب من مؤسسة خدمات مالية أخرى، فإننا سنوفر المعلومات المطلوبة للتحقق من هويتك لأغراض مكافحة غسيل الأموال.

٤-٥-٣ قد نشارك المعلومات المتعلقة بك مع أي طرف آخر:

- (أ) نقوم أو قد نقوم بتحويل أي من حقوقنا والتزاماتنا إليه بموجب هذه الشروط والأحكام العامة؛ أو

(ب) له علاقة ببيع أو الاستحواذ على أو إعادة هيكلة أية شركة زميلة شريطة أن يستخدم الطرف الآخر هذه المعلومات للأغراض ذاتها التي تم تقديمها إلينا من أجلها أو المستخدمة من قبلنا.

٣-٥-٥ التعريفات والتفسير

(أ) في هذا الجزء:

(١) "السلطات والهيئات" تعني أية جهة قضائية أو إدارية أو تنظيمية أو أية وكالة عامة أو حكومية أو سلطة ضريبية أو سوق أوراق مالية أو عقود مستقبلية أو محكمة أو مصرف مركزي أو كيان قانوني أو أية جهة لها اختصاص قضائي على أي جزء من مجموعة البنك أو أي من وكلائها أو ممارسة صلاحيات أو وظائف تنفيذية أو تشريعية أو قضائية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية لدى أو مرتبطة بالحكومة؛

(٢) "متطلبات الالتزام والمطابقة" تعني التزام أي عضو في مجموعة البنك بأي طلب من السلطات والهيئات أو أية التزامات إبلاغ أو إفصاح أو التزامات أخرى وفقاً لأية قوانين أو أنظمة أو لوائح أو أحكام أو تشريعات محلية أو أجنبية أو توجيهات أو تعليمات حكومية أو اتفاقيات (سواء تم إبرامها بشكل طوعي أو غير طوعي)؛

(٣) "العقوبات الاقتصادية أو التجارية" تعني القيود المالية مثل إجراءات تجميد الأصول أو أحكام المنع المفروضة على توفير الموارد الاقتصادية أو المساعدة المالية أو القيود المشابهة المفروضة من قبل الهيئات والسلطات الحكومية أو الجهات ما بين الحكومات أو الجهات الإقليمية أو الدولية (مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) أو الهيئات الإقليمية المشتركة (مثل الاتحاد الأوروبي) حول التعاملات التجارية أو المالية مع مناطق وحكومات وكيانات وأفراد محددين؛

(٤) "نشاط إدارة مخاطر الجرائم المالية" يعني (دون حصر) (أ) الإفصاح عن ومنع غسيل الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار الأسلحة و/أو الفساد و/أو التهرب الضريبي و/أو الاحتيال و/أو المخالفات أو محاولات الاحتيال أو انتهاك القوانين و/أو الأنظمة و/أو التوجيهات والوفاء بمتطلبات الالتزام والمطابقة المتعلقة بذلك و/أو (ب) الإفصاح عن ومنع توفير الخدمات المالية و/أو الخدمات الأخرى أو دعم أي أشخاص أو كيانات قد تكون خاضعة للعقوبات الاقتصادية أو التجارية، والوفاء بمتطلبات الالتزام والمطابقة المتعلقة بذلك و/أو (ج) اعتراض والتحقيق في أية دفعة أو اتصالات أو طلبات سحب أو تعليمات أو أية معلومات أخرى متعلقة بخلاف ذلك بأي استعمال أو استخدام للخدمات فيما يتعلق بأية متطلبات لفحص الدفعات و/أو (د) أداء العناية اللازمة للعميل؛

(٥) "السلطات الضريبية" تعني السلطات الضريبية المحلية أو الأجنبية أو مصالح الضرائب أو السلطات المالية.

٤. التعليمات

١-٤ تقديم التعليمات

بإمكانك أن ترسل إلينا أية تعليمات أو أوامر بشكل خطي (لكن هذا لا يشمل الفاكس أو البريد الإلكتروني) أو شفهاياً (بما في ذلك الهاتف)، ما لم نبغلك بإمكانية إرسال التعليمات عبر أية وسيلة أخرى معينة فقط. وفي حال إرسالك للتعليمات عبر الهاتف، فقد يتم تسجيل محادثتك. وفي حال استلامنا لأية تعليمات عبر الهاتف، فقد نطلب منك التأكيد على هذه التعليمات بشكل خطي. وسنكون مفوضين بمتابعة التعليمات بغض النظر عن عدم تمكنك من التأكيد عليها خطياً. وقد لا تكون المراسلات عبر الانترنت والمراسلات الإلكترونية الأخرى آمنة أو موثوقة أو تصل في الموعد المحدد. ولذلك تقرر وتقبل بأنه قد يتم تتبع أو نسخ أو محاكاة أية مراسلات تتم بيننا باستخدام الانترنت أو الوسائل الإلكترونية الأخرى من قبل أطراف أخرى.

٢-٤ التفويض

سنكون مفوضين بالتصرف بالنيابة عنك بناءً على التعليمات التي تم تلقيها أو المزمع تلقيها من قبلك أو أي شخص مفوض بالنيابة عنك دون أي استفسار إضافي حول حقيقة أو تفويض أو هوية الشخص المقدم أو المزمع قيامه بتقديم هذه التعليمات.

٣-٤ إلغاء/ سحب التعليمات أو الأوامر

بإمكاننا إلغاء تعليماتك فقط في حال لم تصرف بناءً على تلك التعليمات. ويجوز سحب أو تعديل التعليمات المقدمة من قبلك فقط في حال الحصول على موافقتك.

٤-٤ حقوق عدم قبول التعليمات أو الأوامر

يجوز لنا، ولكننا غير ملزمين بذلك، قبول تعليمات تقضي بإبرام معاملة ما. وفي حال رفضنا إبرام المعاملة المقترحة، فإننا لن نكون ملزمين بتقديم أي سبب ولكننا سنكون ملزمين بإبلاغك بذلك على الفور.

٥. تنفيذ الأوامر

١-٥ التحكم بالتعليمات أو الأوامر قبل التنفيذ

١-١-٥ سيكون لدينا الحق (لكننا غير ملزمين بذلك) بوضع حدود و/أو محددات للتحكم بقدرتك على تقديم تعليمات بناءً على حريتنا المطلقة في التصرف. ويجوز تعديل أو الزيادة أو التخفيض أو الإزالة أو الإضافة إلى هذه الحدود و/أو المحددات بناءً على حريتنا المطلقة في التصرف وقد تتضمن (على سبيل الذكر وليس الحصر):

(أ) التحكم بالحد الأقصى لأعداد ومبالغ التعليمات أو الحد الأقصى لمقادير وكميات التعليمات؛

(ب) التحكم بإجمالي التعرض إليك؛ أو

(ج) أية حدود أو محددات أو ضوابط أخرى قد نطلبها للتنفيذ والتطبيق بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

٢-٥ تنفيذ التعليمات

سنبدل قصارى جهودنا لتنفيذ أية تعليمات على الفور، ولكننا لا نضمن، عند قبول تعليماتك، بأنه سيكون من الممكن تنفيذ هذه التعليمات أو أن هذا التنفيذ سيكون ممكناً وفقاً لتعليماتك. وفي حال واجهنا أية صعوبة جوهرية تتعلق بالتنفيذ الملائم لأمر ما بالنيابة عنك، فسنقوم بإبلاغك بذلك على التوالي.

٣-٥ تنفيذ الأوامر

سنبدل قصارى جهودنا لتنفيذ أي أمر على الفور، ولكننا لا نضمن، عند قبول أوامرك بأنه سيكون من الممكن تنفيذ هذه الأوامر أو أن هذا التنفيذ سيكون ممكناً وفقاً لتعليماتك. وفي حال واجهنا أية صعوبة جوهرية تتعلق بالتنفيذ الملائم لأمر ما بالنيابة عنك، فسنقوم بإبلاغك بذلك على التوالي. وسننفذ الأمر بالنيابة عنك في يوم عمل أو عندما تكون السوق ذات الصلة مفتوحة لإجراء التعاملات. وسنتعامل مع أية تعليمات مستلمة خارج هذه الأوقات بأقرب وقت ممكن في يوم العمل التالي أو عندما تكون السوق ذات الصلة مفتوحة بعد ذلك للعمل (حسب قوانين تلك السوق). وعندما تقدم إلينا تعليمات خاصة أو محددة، فلن يتم تطبيق سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا وقد نكون غير قادرين على اتخاذ الخطوات الواردة في هذه السياسة للحصول على أفضل نتيجة ممكن في تنفيذ أمرك.

٤-٥ تجاوز التعليمات

قد نقوم بالترتيب من أجل تنفيذ معاملة ما، سواء بشكل كامل أو جزئي، عن طريق بيع استثمارات إليك مقدمة من قبل عميل آخر أو عميل لدى شركة زميلة لدينا، أو العكس بالعكس. ولن نقدم إليك إشعاراً مسبقاً في حال قمنا بالترتيب لتنفيذ معاملة ما بهذا الشكل.

٥-٥ تجميع الأوامر

قد نقوم بتجميع تعليماتك مع تعليماتنا الخاصة وتعليمات العملاء الآخرين. فنحن نعتقد بأنه تجميع تعليماتك مع تعليمات العملاء الآخرين سيكون في مصلحة جميع عملائنا. ولكن قد ينتج عن التجميع حصولك على سعر أقل مما تتصور بالنسبة لأمر معين بحد ذاته.

٦-٥ الوسطاء والوكلاء الآخرين

قد نرتب بناءً على حريتنا الكاملة في التصرف لتنفيذ أية معاملة من خلال أو عبر وكالة يديرها وسيط قد يكون شركة زميلة لدينا، وقد لا يكون مقيماً في الاختصاص القضائي الذي أنت فيه. ولن نكون أو يكون أي من مدراءنا أو مسؤولينا أو موظفينا أو وكلائنا مطالباً تجاهك عن أي تصرف أو عدم تصرف من قبل الوسيط أو الوكيل. ولن نقبل تحمل أي مسؤولية نتيجةً إلى أفعال أو أعمال الوسطاء أو الوكلاء الذين تم اختيارهم من قبلك.

٦. المقاصة والتسوية

١-٦ الأداء والتسوية

١-٦-١ تستحق تسوية جميع المعاملات حسب متطلبات السوق.

٢-١-٦ توافق على أنه يسمح لنا القيام بجميع الأمور وفتح جميع الحسابات التي تعتبر ضرورية لمنح سريان المفعول لأية معاملة ولتسوية أية معاملة، بما في ذلك كافة الأمور التي قد تكون عارضة أو طارئة على تسوية أية معاملة على نحو منطقي ومقبول.

٣-١-٦ توافق على أنك ستوفر جميع المبالغ المالية أو المستندات أو الممتلكات المسلمة من قبلك بموجب معاملة ما في وقت زمني كافي بحلول أو قبل تاريخ التسوية لتمكيننا من تسوية المعاملة.

٤-١-٦ ستسلم على الفور أية تعليمات أو أموال أو مستندات أو ممتلكات مسلمة من قبلك بموجب معاملة ما حسب تلك المعاملة المعدلة بموجب أية تعليمات مقدمة من قبلنا لغرض تمكيننا من أداء التزاماتنا بموجب المعاملة المطابقة ذات الصلة.

٥-١-٦ تقر بأنه في حال عدم استلامنا لأية تعليمات أو أموال أو مستندات أو ممتلكات مسلمة من قبلك بموجب معاملة ما، إلا أنه يمكننا على الرغم من ذلك تسوية المعاملة، وفي حال قيام البنك بتسوية للمعاملة، فستدفع أو تحول إلينا على الفور أموالاً كافية أو مستندات أو ممتلكات لتعويض البنك عن أي نقص. وتلتزم، عند الطلب، بتعويضنا عن أية عمولة أو رسوم أو نفقات أخرى قمنا بتكديدها في سبيل تسوية المعاملة قبل استلام هذه الأموال أو المستندات أو الممتلكات حسب الحالة. وعلاوةً على ذلك، وفي حال قمنا بتسوية المعاملة، فيجوز لنا، في أي وقت، قبل استلام الأموال الكافية أو المستندات أو الممتلكات لتعويضنا عن النقص، شراء أو اقتراض أية أموال أو مستندات أو ممتلكات في السوق أو خلاف ذلك. وفي حال قمنا بذلك وكانت التكاليف المتعلقة بشراء أو اقتراض الأموال أو المستندات أو الممتلكات أكبر من المبلغ الذي استلمناه لتسوية المعاملة، فسيُتبع عليك أن تدفع إلينا مبلغاً مساوياً للفرق (مع أية عمولة أو رسوم أو نفقات مستحقة إلينا). وعلى أية حال، قد نقوم بخصم المبلغ المستلم عند تسوية المعاملة من حسابك وتطبيق هذا المبلغ (المبالغ) (أ) مقابل شراء أو (ب) لشراء أية استثمارات مساوية نعتبرها ضرورية ومطلوبة للتسليم إلى مقرض الأسهم ذو الصلة و(ج) مقابل التكاليف أو الرسوم الأخرى المتكبدة المتعلقة بعملية الشراء. وأية رسوم متعلقة باقتراض الأسهم أو النفقات الأخرى ترتبت علينا في تسوية المعاملة قبل إتمام عملية الشراء الأخرى في كونها ستبقى مستحقة الدفع من قبلك.

٦-١-٦ تقر بأنه في حال عدم تقديمك لأية تعليمات أو أموال أو مستندات أو ممتلكات مستحقة التسليم من قبلك بموجب معاملة ما أو عدم تمكنك من الوفاء بأي التزام تعاقدي آخر، فلن نكن، ما لم، وحتى يحين الوقت الذي تقوم فيه بالوفاء بكامل التزاماتك، مطالبين تجاهك أو تجاه أي شخص آخر عن أية استثمارات أو مبالغ نقدية مستلمة بموجب التسوية ذات الصلة. وتوافق على أنه يجوز لنا بيع أو بخلاف ذلك التصرف لقاء القيمة بأية استثمارات مستلمة من قبلنا بموجب التسوية ذات الصلة واستخدام العوائد في الوفاء أو التخفيض من الالتزامات ذات الصلة التي قد تكون مستحقة في ذلك الحين، لكن غير مدفوعة شريطة أن ندفع إليك أي فائض لم يتم استخدامه. ولن يكون لديك أي حق في أي ملكية أو مصلحة بأي مبالغ نقدية أو استثمارات مستلمة لحسابك. ولن نكون ملتزمين بتسليم أو احتساب أية مبالغ نقدية أو استثمارات إليك، وسنكون مخولين بالاحتفاظ بأية مبالغ نقدية أو استثمارات لحين قيامك بالوفاء بالتزاماتك.

٧-١-٦ لن نكون ملتزمين بأي شكل كان عن أية خسارة أو مطالبة أو خسارة أرباح يتم تكديدها أو التعرض لها من جانبك نتيجةً لأي عملية شراء أو بيع أو معاملة أو تصرف قد يتخذها البنك بأي سعر، وبناءً على أية شروط نقوم بتكديدها وفقاً لحريتنا المطلقة في التصرف. كما تفوضنا بالقيام بأية عمليات تحويل عملة وإبرام أية معاملات صرف أجنبي مع أو بالنيابة عنك بأية أسعار وبأي شكل حسبما نعتبره ملائماً وفقاً لحريتنا المطلقة في التصرف.

٨-١-٦ نتعهد بأن أية أموال أو مستندات أو ممتلكات قمت بتسليمها بموجب معاملة ما خالية من أي رهن أو مصلحة ضمان أو رسوم أو شواغل أخرى أو أية اتفاقية أخرى لها نفس المفعول الاقتصادي على أو بخصوص المستندات أو الممتلكات المسلمة. كما نتعهد أيضاً بعدم إنشاء أي رهن أو مصلحة ضمان أو رسوم أو شواغل أخرى أو بخلاف ذلك التصرف أو إنشاء مصلحة فيها.

٩-١-٦ تقر بأنه قد ينتج عن مقاصة وتسوية المعاملات تجميع أموالك أو مستنداتك أو ممتلكاتك مع أموال أو مستندات أو ممتلكات من ذات الوصف لدى البنك أو لدى عملائنا الآخرين، وبالتالي لن يكون لديك الحق بأي مستند أو ملكية أو شهادات محددة أو أي دليل ملكية آخر في أية ممتلكات. ولكن مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها، ستكون مخولاً بأموال أو مستندات أو ممتلكات مساوية.

١٠-١-٦ توافق على أننا لن نكون مسؤولين عن أية مطالبة تعرض لها أو تترتب عليك بسبب (أ) اتخاذ البنك أو عدم تمكنه من اتخاذ أي فعل، إذا كان هذا الفعل أو العجز عن اتخاذ الفعل مطلوباً من قبل سوق أو جهاز مقاصة مركزي أو بموجب القوانين والمتطلبات والإجراءات في السوق أو جهاز المقاصة المركزي؛ و(ب) اتخاذ البنك أو عدم تمكنه من اتخاذ أي فعل يعتبر ضرورياً أو ملائماً رداً على أي فعل متخذ أو أي عجز عن اتخاذ فعل من قبل سوق أو جهاز مقاصة مركزي، إذا كان هذا الفعل أو العجز عن اتخاذ الفعل من قبل السوق أو جهاز المقاصة المركزي مطلوباً بموجب القوانين والمتطلبات والإجراءات في السوق أو جهاز المقاصة المركزي؛ و(ج) اتخاذ سوق أو جهاز مقاصة مركزي أو عجزهم عن اتخاذ أي فعل، إذا كان هذا الفعل أو العجز عن اتخاذ الفعل مصرحاً أو مسوحاً به أو مطلوباً بموجب القوانين أو المتطلبات أو الإجراءات لديهم، بما في ذلك، على سبيل الذكر وليس الحصر، ممارسة هذا السوق أو جهاز المقاصة المركزي لأي إجراء أو حق أو مطالبة ضدك.

٧. الدفع والمقاصة

١-٧ الدفع

تكون كافة المبالغ (بما في ذلك، وبدون الحصر، كافة الأجر والرسوم) مستحقة الدفع من قبلك فيما يتعلق بتسوية أو تنفيذ المعاملات بموجب هذه الشروط والأحكام العامة، بما فيها الملاحق، مستحقة الدفع عند الطلب بأية عملة قد نحددها وتسدد دون مقاصة أو دعوى مقابلة أو اقتطاع.

٢-٧ المقاصة

١-٢-٧ تفوضنا بمقاصة أو تحويل أو استخدام (وبدون أي إشعار مسبق) أية مديونية أو مطالبات أو التزامات تدين بها للبنك أو أي رصيد ائتماني (سواءً كان مستحقاً في ذلك الحين أم لا) على أي حساب تم فتحه باسمك وأية فائدة مترتبة عليه للوفاء بأية مديونية أو مطلوبات أو التزامات أو أي مبلغ مستحق منك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة، بما في ذلك الملاحق، في أي جانب مهما كان (سواءً كان معبر عنها في نفس العملة أم لا، وبما في ذلك ودون حصر، أية دفعة لرسوم أو أجر مستحقة إلينا ودفعت حسب أي تعويض). ولقطع الشك باليقين:

(أ) أية إشارة في هذه المادة ٢-٧ لأية مديونية أو التزامات أو مطلوبات تشتمل على جميع المديونيات أو الالتزامات أو المطلوبات من أية طبيعة، سواءً كانت حالية أو مستقبلية، فعلية أو طارئة، أساسية أو إضافية، منفردة أو بالتضامن، مضمونة أو غير مضمونة؛

(ب) لن نكون ملزمين بممارسة حقوقنا هذه المادة، التي قد نكون، ودون الإخلال بأية حقوق أخرى، مخولين بها خلافاً لذلك؛ و
(ج) ستكون مخولين بتجميع أو توحيد الحسابات لأي غرض من الأغراض الواردة أعلاه، أو خلافاً لذلك، فيما يتعلق بممارسة الحقوق بموجبها.
٢-٧-٢ في حال تطلبت أية عملية مقاصة أو توحيد أو تجميع أو نقل التحويل من عملة إلى أخرى، فسيتم القيام بعملية التحويل بالأسعار وبالشكل الذي تحدده بموجب حريتنا المطلقة في التصرف.

٣-٢-٧ لن تكون أية أموال مستحقة بين الحين والآخر للقيود في حسابك (حساباتك) لحين قيامك بسداد أو مخالصة كامل الأموال والمطلوبات المستحقة إلى البنك على حسابك (حساباتك)، إلا أنه يجوز لنا، وفقاً لحريتنا المطلقة في التصرف، التسديد إليك دفعات من أي حساب (حسابات) أو بخلاف ذلك ممارسة الحقوق، بما في ذلك حقوقنا في المقاصة.

٤-٢-٧ في حال عجزنا عن تسديد أو تسليم دفعة لتسوية أو تنفيذ المعاملات عندما تكون مطلوبة أو انتهائنا لأي حكم من أحكام هذه الشروط والأحكام العامة بما فيها الملاحق، فيما يتعلق بأي التزامات دفع أو تسليم تتعلق بتسوية أو تنفيذ المعاملات أو أي سوق أو قوانين وأنظمة معمول بها أو أصبحنا عرضة للإفلاس (أو إذا اعتبرناكم بشكل منطقي ومقبول بأنكم لم تأدوا أو على الأرجح لن تأدوا التزامات الدفع أو التسليم الخاصة بكم بموجب هذه الشروط والأحكام)، فيجوز لنا، دون الإخلال بأي حق أو علاج آخر متوفر إلينا، ودون إشعار إضافي:
(أ) إلغاء أو إغلاق أو إنهاء أو عكس جميع أو أية معاملات لحسابك؛
(ب) الاحتفاظ في أو بيع أو الفرض على أو إنشاء مصلحة ضمان على، أو بخلاف ذلك، التصرف بأية مبالغ نقدية أو استثمارات أو أصول أخرى تعود لحسابك واستخدامها أو استخدام عوائد بيعها لتسوية أية مطلوبات كاملة أو بشكل جزئي؛ و/أو
(ج) ممارسة أي حق أو علاج متوفر لدينا بموجب هذه الشروط والأحكام العامة، بما فيها الملاحق، أو اتخاذ أي فعل آخر حسبما نعتبره ضرورياً أو مرغوباً به أو ملائماً وفقاً لحريتنا المطلقة في التصرف.

٥-٢-٧ لن يترتب علينا أية مسؤولية تجاهك عن أية خسارة أو مطالبة أو خسارة أرباح تم تكبدها أو المعاناة منها نتيجة لأي ممارسة من قبلنا لأي حق أو علاج متوفر لدينا بموجب هذه الشروط والأحكام العامة، بما فيها الملاحق، وأي عملية شراء أو بيع أو معاملة أو فعل آخر قد يتم اتخاذه من قبلنا بأي سعر، وبناءً على أية شروط حسبما تحدده وفقاً لحريتنا المطلقة في التصرف.

٨. التأكيدات والتقارير

١-٨ التأكيدات

١-٨-١ ما لم ينص ملحق المنتج المطبق على ما يخالف ذلك، فسنرسل إليك تأكيدات المعاملة في نفس اليوم (أو حسبما يكون مطلوباً خلاف ذلك بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها) عن أية معاملات قمنا بتنفيذها بالنيابة عنك عبر البريد العادي، أو إذا كنت تفضل، عبر البريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بك أو عبر أي وسائل أخرى نتفق عليها معك. ويكون من مسؤوليتك إبلاغنا بأي تغيير في عنوان بريدك الإلكتروني وبأية تفاصيل اتصال أخرى أو بعدم استلام تأكيد المعاملة سواء كانت التأكيدات صحيحة قبل التسوية أم لا. وتكون تأكيدات المعاملة، في ظل غياب خطأ بالبيان، حصرية وملزمة عليك، ما لم:

(أ) نستلم منك اعتراضاً خطياً في غضون يومي عمل من إرسال التأكيد إليك؛ أو
(ب) نبغلك بخطأ في تأكيد المعاملة. وإذا أبلغناك بأي خطأ، فسنصدر تأكيد معاملة معدل وسيكون تأكيد المعاملة المعدل حصرياً وملزماً لك، ما لم نستلم اعتراضك الخطي في غضون يومي عمل من إرسال تأكيد المعاملة المعدل إليك.
٢-٨-٢ سنتأكد، إذا كان ملائماً، بأنك تستلم المستندات التي تظهر ملكية استثمارك في أقرب وقت ممكن بعد أن نستلمها. وإذا كان الأمر يشتمل على عدد من المستندات المتعلقة بسلسلة من المعاملات، فقد نقوم بالإمسك عليها لحين اكتمال السلسلة قبل إرسالها إليك.

٢-٨ إعداد التقارير

قد نكون ملزمين بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بتقديم معلومات حول بعض المعاملات للعامة. ونوافق ونقر بأن جميع حقوق الملكية في معلومات المعاملة مملوكة من قبلنا وتتنازل عن أي التزام بالسرية ملحق بالمعلومات التي نقوم بالإفصاح عنها.

٩. أموال العملاء

١-٩ الأموال الموجودة لدى الأطراف الأخرى

قد نقوم أيضاً بتمرير الأموال المستلمة منك إلى طرف آخر للاحتفاظ أو السيطرة عليها من أجل إتمام معاملة ما عبر أو مع ذلك الشخص. ولن نكون مسؤولين عن أية تصرفات أو عدم تصرف من قبل أي طرف آخر نقوم بتمرير الأموال المستلمة منك إليه. ويجوز للطرف الآخر الذي قمنا بتمرير الأموال إليه الاحتفاظ بها في حساب مجمع وقد لا يكون ممكناً فصل هذه الأموال عن أموالنا، أو أموال الطرف الآخر. وفي حال التعرض للإفلاس أو اتخاذ أية إجراءات مشابهة أخرى بشأن ذلك الطرف الآخر، فسيكون لدينا مطالبة غير مضمونة فقط ضد الطرف الآخر بالنيابة عنك وعن عملائنا الآخرين وسنكون معرضين لخطورة أن تكون الأموال التي استلمناها من الطرف الآخر غير كافية للوفاء بمطالباتك ومطالبات جميع العملاء الآخرين مع المطالبات المتعلقة بالحساب ذو الصلة.

١٠. الحفظ

١-١٠ خدمات الحفظ

قد نتصرف كوكيل أمانة لأية أصول مستلمة منك أو مستلمة أو محتفظ بها لحسابك ("أصول الحفظ").

٢-١٠ تسجيل أصول الحفظ

قد نقوم بتسجيل أو الترتيب لتسجيل أصول الحفظ والاحتفاظ بها في أي اسم مسموح به بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها. ويجوز على وجه الخصوص، لكن بدون حصر، تسجيل أصول الحفظ والاحتفاظ بها باسمك (أو باسم شركة معينة يتم إدارتها من قبلنا أو من قبل أية شركة من شركاتنا الفرعية أو سوق خارجية معتمدة أو أمين) أو، إذا كان مطلوباً، باسم البنك.

٣-١٠ التجميع

سنقوم بتحديد وتسجيل والاحتفاظ بجميع أصول الحفظ بشكل منفصل عن أية استثمارات أو أصول أخرى لدى البنك، وفي أي شكل يمكن فيه تحديد هوية وموقع أصول الحفظ في أي وقت. ويجوز تجميع أي جزء من أصول الحفظ مع استثمارات وأصول من نفس الوصف لدى العملاء الآخرين في البنك، وبالتالي لن يكون لديك حق في أية مستندات ملكية أو شهادات محددة أو دليل ملكية آخر يثبت الملكية على أي من هذه الاستثمارات، ولكنك بدلاً من ذلك ستكون مخلولاً، مع مراعاة أية قوانين وأنظمة معمول بها، بالحصول على مبلغ الاستثمارات من أي إصدار يكون من نفس الوصف وفي نفس المبلغ المخصص إلى حسابك.

٤-١٠ الأطراف الآخرين المؤهلين

١-٤-١٠ قد نحتفظ بأصول الحفظ الخاصة بك لدى وكيل الحفظ الأمين أو مركز إيداع الأوراق المالية أو نظام مقاصة أو تسوية أو أي طرف مشارك في هذا النظام أو أية شركة زميلة (كل منهم يدعى "طرف آخر مؤهل") لتوفير خدمات الحياة والإيداع بالنيابة عنك شريطة أن يكون هذا الشخص أو الكيان مؤهلاً بصفته حافظاً أميناً بموجب

القوانين والأنظمة المعمول بها. وقد نعين أيضاً وكلاء أمانة فرعيين (بما في ذلك وكلاء الأمانة الفرعيين في الخارج). وقد نستخدم أي وسطاء أو وكلاء تسوية أو طرف آخر مؤهل وتميرير الأموال أو الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها لحسابك إلى هذا الوسيط أو وكيل التسوية.

١٠-٤-٢ قد يتم الاحتفاظ بهذه الأصول في حساب واحد يتم التعرف إليه على أنه يخص عملاء البنك وسيتم تحديد حقه بشكل منفصل في سجلات ودفاتر يحتفظ بها الطرف الآخر المؤهل. وينبغي عليك الملاحظة بأن التأثير الواسع لهذا الأمر هو أنه في حالة وجود نقص غير قابل للتسوية بعد عجز أي طرف آخر مؤهل، يجوز لك المشاركة في ذلك النقص بشكل تناسبي مع العملاء الآخرين لدى البنك.

١٠-٤-٣ قد نقوم بالترتيب للاحتفاظ بأصول الحفظ في الخارج أو تمرير الأموال أو الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها لحسابك إلى وسيط أو وكيل تسوية أو طرف آخر مؤهل. وفي هذه الحالات، فإنك أموالك واستثماراتك ستكون عرضة للقوانين المطبقة في الاختصاص القضائي الخارجي وقد تختلف حقوقك المتعلقة بأموالك واستثماراتك. وفي حال الإخلال بذلك، يتم معاملة أموالك واستثماراتك بشكل مختلف.

١٠-٤-٤ سنبذل درجات الحذر والحرص الممكنة والمنطقية وفقاً لإجراءات العناية اللازمة في اختيار والاستخدام المستمر لدى أي طرف آخر مؤهل لكن، في ظل غياب الإهمال أو الاحتيال أو سوء التصرف المتعمد من قبلنا، فإننا لن نكون مسؤولين عن أي إخلال يتم من قبل أي طرف آخر مؤهل.

١٠-٥ تحقق أصول الحفظ

توافق على أن أصول الحفظ قد تكون عرضةً لمصلحة ضمان أو رهن أو حق مقاصة لصالح أي مزود للخدمات أو وكيل أمانة فرعي أو وكيل بشأن أية مطلوبات تتعلق بحسابك.

١٠-٦ الدفعات وأفعال الشركات والإشعارات والمستندات الأخرى

١٠-٦-١ سنتحمل المسؤولية عن المطالبة واستلام توزيعات الأرباح ودفعات الفائدة. وقد يتم استلام توزيعات الأرباح ودفعات الفائدة من قبلنا (أو أية شركة معينة أو وكيل أمانة) خالية من أية ضرائب احتجازية أو مشابهة أو اقتطاعات وقد نقوم (أو أية شركة معينة أو وكيل أمانة)، إذا كان ذلك مطلوباً للالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بالاحتفاظ لأنفسنا أو نقتطع ضريبة أو مبالغ أخرى من توزيعات الأرباح أو دفعات الفائدة المستلمة. وتلتزم بتعويضنا عن أية تكاليف نتكديها (أو أية شركة معينة أو وكيل أمانة) أثناء الوفاء بالتزاماتنا باستخدام الاحتجاز أو الاقتطاعات. ولقطع الشك باليقين، ستكون مسؤولاً عن تصحيح المبالغ المحجزة أو المقطعة.

١٠-٦-٢ سنبلغك بأي فعل صادر عن شركة يمكن أن يؤثر على أية استثمارات يتم الاحتفاظ بها في حسابك في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية بعد استلام إشعار بتلك الحوادث. وستكون مسؤولاً عن تقديم تعليمات تتعلق بممارسة الحقوق وأداء جميع الأفعال التي قد تكون قابلة للممارسة بخصوص أي أصل من أصول الحفظ، بما في ذلك، على سبيل الذكر وليس الحصر، حق التصويت أو التقدم بمناقصة أو المبادلة أو المصادقة أو التحويل أو التسليم لأي استثمار من الاستثمارات في حسابك للمشاركة في أو الموافقة على أية دعوى جماعية أو توزيع أو خطة إعادة تنظيم أو لجنة دائنين أو دمج أو تجميع أو توحيد أو تصفية أو ضمان أو خطة مشابهة بالإشارة إلى هذه الاستثمارات. وفي ظل غياب أي تعليمات صادرة عنك، فسيقوم البنك بتطبيق خيار الإخلال على حسابك بناءً على فعل الشركة. وفي حال عدم وجود خيار إخلال، فلن نمارس أي حقوق تصويت أو حقوق أخرى.

١٠-٦-٣ عند استلام أي إشعار أو مستند يتعلق بأصول الحفظ، فإننا سنقوم ببذل قصارى جهودنا الممكنة والمعقولة لإرساله إليك أو التعامل معه حسب التوجيهات الصادرة عنك بين الحين والآخر.

١٠-٧ كشوف الحفظ الأمين

سنزودك بمعلومات عن استثمارات الحفظ الأمين التي نحتفظ بها أو تحتفظ بها شركة معينة بالنيابة عنك من خلال إرسال كشوف دورية عنها إليك. وما لم يتم الاتفاق على ما يخالف ذلك، فسيتم إرسال هذه الكشوف إليك بشكل سنوي. وسيتم تقييم الأصول الظاهرة في تلك الكشوف على الأساس الوارد في تلك الكشوف.

١٠-٨ قيمة أصول الحفظ

١٠-٨-١ لن نكون مطالبين عن أية خسارة أو ضرر أو نقصان أو انخفاض في قيمة أصول الحفظ التي نحتفظ بها (سواء كان الاحتفاظ بها باسم البنك أو باسم الشركة المعينة أم لا) تكون قد تكديتها نتيجة إلى أو ناشئة عن التعامل مع و/أو الاحتفاظ بأصول الحفظ (أو المستندات ذات الصلة التي نحتفظ بها) ما لم تكن هذه الخسارة أو الضرر ناتجاً عن الإهمال أو الاحتيال أو سوء تصرف متعمد من جانب البنك، ودون أي حصر بما ذكر آنفاً، فإننا لن نكون مطالبين عن أية خسارة أو ضرر أو نقصان أو انخفاض في قيمة أصول الحفظ أو المودعة لدى أو التي يتم الاحتفاظ بها أو التعامل معها من قبل شركائنا الزميلة في حال تم تعيينهم بحسن نية ودون أي إهمال.

١٠-٨-٢ لن يكون البنك ملزماً بتنويع الاستثمارات أو الأصول ولن يكون ملزماً بالمحافظة على قيمة الاستثمارات أو الأصول أو مراقبة تحسن قيمة الاستثمارات أو الأصول أو أي جزء منها في أية طريقة كانت، ولن يكون البنك مطالباً عن أي عجز من قبل ذلك الجانب مهما كان.

١١. الضمانات والتعهدات

١١-١ الضمانات:

١١-١-١ تضمن إلينا في تاريخ سريان مفعول هذه الشروط والأحكام العامة المشتملة على الملاحق وكما في تاريخ كل معاملة بـ:

- أ) أنك بلغت سن ١٨ عاماً أو أكبر وتتمتع بكامل الأهلية للتعاقد وإبرام هذه الشروط والأحكام العامة؛
- ب) أنك تتمتع بكافة السلطات والصلاحيات والموافقات والترخيص والتفويضات الضرورية وأنت اتخذت كافة التصرفات والإجراءات الضرورية لتمكينك من الناحية القانونية من إبرام وأداء هذه الشروط والأحكام العامة وهذه المعاملة؛
- ج) أن الأشخاص المبرمة لهذه الشروط والأحكام العامة ولكل معاملة بالنيابة عنك مفوضين حسب الأصول للقيام بذلك؛
- د) أن هذه الشروط والأحكام العامة وكل معاملة والالتزامات الناشئة بموجبها ملزمة لك وقابلة للتطبيق ضدك وفقاً لشروطها ولا تخالف ولن تخالف شروط أية قوانين أو أنظمة أو اتفاقية أنت ملزم بها؛
- هـ) أن تتصرف كمالك مستفيد وحيد ورئيسي (وليس كأمين أو وكيل) في التوقيع على هذه الشروط والأحكام العامة وعلى كل معاملة؛
- و) أن أية معلومات تقدمها أو قدمتها إلينا بشأن وضعك المالي أو مكان إقامتك أو المسائل الأخرى صحيحة ودقيقة وليست مضللة في أي جانب جوهري؛
- ز) أنك لست شخصاً أمريكياً أو تتصرف لحساب هذا الشخص الأمريكي ولست مقيماً في الولايات المتحدة؛
- ح) أنك ترغب وقادر من الناحية المالية على تحمل خسارة كامل الأموال نتيجة لأية معاملة؛ و
- ط) لا توجد أية دعوى أو إجراءات تحكيمية فعلية أو معلقة ينظر فيها أمام أية محكمة أو هيئة قضائية من أي نوع (بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، الإفلاس أو الاحتيال أو قضايا عمالية) حسب أفضل معلومات لديك، مقدمة ضدك في أو قبل تاريخ إبرام أية معاملة.

١١-٢ تعهداتك للبنك

١١-٢-١ تتعهد للبنك بـ:

- أ) أنك ستحصل وتلتزم في جميع الأوقات وستقوم بكل ما هو ضروري للإبقاء على سريان المفعول والنفاذ على كافة السلطات والصلاحيات والموافقات والترخيص والتفويضات المشار إليها في هذه المادة؛

- (ب) أنك ستقوم بكافة الخطوات المعقولة والمنطقية للالتزام بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها بخصوص هذه الشروط والأحكام وأية معاملة إلى الحد الذي يكون ملائماً للتطبيق بالنسبة إليك وللبنك؛ و
- (ج) أنك ستزودنا، عند الطلب، بأية معلومات قد نطلبها بشكل منطقي ومعقول للتدليل على المسائل المشار إليها في هذه المادة أو للالتزام بأية قوانين وأنظمة معمول بها.

١٢. الاستثناءات والحدود

١-١٢ استثناء عام

لن يكون البنك أو مزودي الخدمات أو مدراءهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو وكلائهم ("الأشخاص المهمين") مطالبين عن أية خسائر أو أضرار أو تكاليف أو نفقات، سواء كانت ناشئة عن الإهمال أو انتهاك العقد أو سوء التمثيل أو خلافاً لذلك، وسواءً ترتبت عليك أو تكبدها أنت أو العميل بموجب هذه الشروط والأحكام العامة (بما في ذلك أية معاملة أو إذا رفض البنك إبرام معاملة مقترحة) ما لم تكن هذه الخسارة نتيجة متوقعة بشكل منطقي أو ناشئة بشكل مباشر عن الإهمال الفادح أو الإخلال المتعمد أو الاحتيال. ولن يكون البنك أو مزودي الخدمات أو مدراءهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو وكلائهم، في أي حال من الأحوال، مطالبين عن أية خسائر تكون قد تكبدها أو تكبدها أي طرف آخر بسبب (أ) أي ضرر غير مباشر أو خاص أو تابع أو (ب) خسارة الأرباح أو (ج) خسارة الشهرة أو (د) خسارة الفرص التجارية الناشئة عن أو بخصوص هذه الشروط والأحكام العامة سواءً الناشئة عن الإهمال أو انتهاك العقد أو سوء التمثيل أو خلاف ذلك. ولن يحد أي شيء في هذه الشروط والأحكام العامة من مسؤولية البنك أو مزودي الخدمات أو الأشخاص المهمين لديهم بسبب وفاة أو إصابة شخصية نتيجة إلى إعمالهم أو أية مسؤولية لا يمكن استثناءها أو الحد منها حسب القانون.

٢-١٢ التضمينات الضريبية

لن نقبل، دون حد، أي مطالبة عن أية تضمينات ضريبية سلبية في أية معاملة مهما كانت. ولن نقوم بتوفير المشورة الضريبية.

٣-١٢ التغييرات في ظروف السوق

لن نقبل، دون حد، أية مطالبة ناتجة عن أي تأخير أو تغيير في ظروف السوق قبل تنفيذ المعاملة.

٤-١٢ حد المطالبة

لن يكون البنك أو مزودي الخدمات أو موظفيهم مطالبين عن تجاهلك عن أي أداء جزئي أو عدم أداء لالتزاماتهم بموجب هذه الشروط والأحكام العامة نتيجة لأي سبب خارج عن نطاق سيطرتهم المعقولة أو حوادث القوة القاهرة، بما في ذلك، على سبيل الذكر وليس الحصر، أي تعطل أو تأخير أو عدم تصرف أو عجز في تسهيلات النقل أو الاتصال أو الحاسوب أو الإضراب أو العمل الإرهابي أو القضاء والقدر أو القوانين والأنظمة الصادرة عن أية هيئات أو سلطات حكومية أو وطنية عليا أو الفشل بسبب أي وسيط أو وكيل، وكيل أو موكل لدى الأمين لدينا أو الأمين الفرعي أو متعامل أو متبادل أو مشغل منصة تجارية أو قيمة سوقية أو دار مقاصة أو مؤسسة تنظيمية أو ذاتية التنظيم لأي سبب مهما كان لأداء التزاماتهم.

٥-١٢ التعويض

١-٥-١٢ تلتزم بتعويض البنك ومزودي الخدمات والأشخاص المهمين لديهم عند الطلب ضد جميع المطالبات الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن:

- (أ) البنك أو شركاته الزميلة أو مزودي الخدمات الذين يتصرفون بناءً على التعليمات التي يعتقد البنك أو مزودي الخدمات، بحسن نية، بأنه تم استلامها منك؛
- (ب) أي انتهاك من قبلك لأي من هذه الشروط والأحكام العامة أو أي إخلال أو فشل في أداء التزاماتك المتعلقة بالمعاملات التي قام البنك بتسويتها أو شركاتها الزميلة أو مزودي الخدمات؛
- (ج) أي إهمال أو احتيال أو إخلال متعمد؛
- (د) أي ضمان مقدم من جانبك يكون غير صحيح أو مضلل في أي جانب؛ و
- (هـ) أية دعوى مقابلة أو مطالبة ناتجة عن أي عيب في ملكية أو أي احتيال أو تزوير بخصوص أية أصول (أو مستند تنازل) مسلم إلينا.

١٣. عام

١-١٣ الإنهاء

١-١-١٣ يجوز لك أو لنا إنهاء هذا المجال من علاقتنا المصرفية وتفويضنا للتصرف بالنيابة عنك في أي وقت دون فرض غرامة. وينبغي تقديم إشعار الإنهاء خطياً ويسري مفعوله على الفور. وفي حال كنتم اثنين أو أكثر، فبإمكاننا تقديم إشعار خطي لأي واحد منكم وسيكون هذا الإشعار ساري المفعول كما لو تم تقديمه من قبلنا إلى كل واحد منكم.

٢-١-١٣ يكون الإنهاء دون الإخلال بإتمام أية معاملات مستحقة وتحصيل أية رسوم أو عمولات مستحقة. ولن يسري مفعول الإنهاء على أية منتجات أو خدمات تم تقديمها حيث ينبغي تقديم تعليمات منفصلة في حال كنت ترغب في إنهاء هذه المنتجات أو الخدمات.

٢-١٣ التعديلات

يتمتع البنك بحق تعديل هذه الشروط والأحكام العامة. وفي حال قيام البنك بإجراء أي تغيير جوهري على هذه الشروط والأحكام العامة، فسيتمتع على البنك تقديم إشعار خطي إليك قبل ما لا يقل عن ٣٠ يوماً ما لم يكن خلافاً لذلك مطلوباً بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها. ويسري مفعول هذه التعديلات في (١) التاريخ المحدد في الإشعار أو (٢) التاريخ الذي ألزمت نفسك فيه بمعاملة إضافية (بعد إتمام نموذج طلب المعاملة) أيهما يكون أولاً، وسيتم اعتبار هذه التعديلات سارية المفعول بغض النظر عن عدم توقيع نسخة إضافية من الشروط والأحكام العامة المعدلة من قبلك. وسيتم الاتفاق على التعديلات الأخرى بشكل خطي بينك، العميل وبيننا، البنك. وما لم يتم الاتفاق على ما يخالف ذلك، لن يؤثر أي تعديل على أي أمر أو معاملة قيد التنفيذ أو أية حقوق أو التزامات قانونية نشأت في وقت سابق.

٣-١٣ استمرارية الشروط

تبقى الحقوق والالتزامات والمعاملات الجارية سارية إلى ما بعد إنهاء هذه الشروط والأحكام العامة وتستمر في حكم أحكامها والمواد المتفق عليها بينك وبيننا على وجه الخصوص المتعلقة بهذه المعاملات لحين الوفاء بكافة الالتزامات.

٤-١٣ الإشعارات

سيتم تقديم كافة الإشعارات والتعليمات والمراسلات الأخرى الواجب تقديمها من قبل البنك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة، ما لم يتم الاتفاق على ما يخالف ذلك، إلى العنوان الذي قدمته إلى البنك. وعلى نحو مماثل، سيتم تقديم كافة الإشعارات والتعليمات والمراسلات الأخرى الواجب تقديمها من قبلك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة إلى العنوان المدرج في شروط الدولة المطبقة. وينبغي عليك إبلاغنا بأي تغيير في أية معلومات متعلقة بك لدينا (بما في ذلك اسمك ورقم هاتفك وعنوانك) بموجب هذه المادة. كما أن عدم القيام بتحديث المعلومات قد ينتج عنه إيقاف البنك للخدمات وقد ينتج عنه نتائج مضرّة باستثماراته.

٥-١٣ سجلات البنك

تكون سجلات البنك دليلاً على تعاملاتك معنا بخصوص خدماتنا ما لم يظهر بوضوح بأنها خاطئة. ولن يكون من حقل الاعتراض على تقديم سجلات البنك كدليل في أية إجراءات قانونية بحجة أن هذه السجلات غير أصلية أو غير خطية أو أنها مستندات صادرة عن الحاسوب. كما لن تعتمد علينا أيضاً في الوفاء بالالتزامات الموجودة في سجلك، ورغم ذلك قد يتم توفير السجلات إليك عند الطلب بناءً على حريتنا المطلقة في التصرف.

توافق في الحفاظ على سجلات ملائمة ودقيقة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها لإثبات طبيعة التعليمات المسلمة والفترة الزمنية التي تم فيها تسليم هذه التعليمات.

٧-١٣ إجراءات تقديم الشكاوى

إذا كان لديك سبب لتقديم شكوى حول أي جانب من جوانب الخدمات المقدمة، فيرجى، في المقام الأول، الاتصال بمدير علاقاتك المصرفية (أو مدير التخطيط المالي -حسبما هو مطبق). فلدينا إجراءات رسمية للتعامل مع الشكاوى حيث يمكنك الاطمئنان إلى التعامل مع أية شكوى بشكل احترافي ومهني والنظر في الشكوك التي تساورك والمسائل التي تقلقك. وسيتم تزويدك بإقرار ورد أولي خطي في غضون ١٠ أيام عمل، ما لم يتم الموافقة على خلاف ذلك خطياً من قبلك. وفي حال تم تسوية شكاوك بشكل غير مرضي من خلال مدير العلاقات المصرفية/ مدير التخطيط المالي الخاص بك، فيرجى مراسلة:

فريق خدمة العملاء

بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود

ص.ب: ٦٦، دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٢١٧ ٤٢٣٥ ٤٠٩٧١-٤٠٩٧١

٨-١٣ تضارب المصالح

١٨-١٣ باعتبارنا جزء من مؤسسة عالمية توفر نطاقاً واسعاً من الخدمات المالية. فإننا، أو شركائنا الزميلة، قد يكون لدينا مصالح بين الحين والآخر تتضارب مع مصالح عملائنا أو مع المهام الواجب علينا تأديتها إلى عملائنا. وتشتمل هذه المصالح على التضاربات الناشئة بين البنك، أو شركائنا الزميلة وموظفينا من جانب ومصالح عملائنا من جانب آخر وأيضاً التضاربات بين العملاء أنفسهم.

٢-٨-١٣ لقد وضعنا إجراءات تم تصميمها لتحديد هذه التضاربات والتعامل معها. وتشتمل هذه الإجراءات على ترتيبات مؤسسية وإدارية لحماية مصالح عملائنا. ويمكن العنصر الأهم في هذه السياسة في أنه ينبغي على الأشخاص الذين يزاولون أنشطة تجارية مختلفة المشتركين في تضارب مصالح أن يزاولوا تلك الأنشطة بشكل مستقل عن بعضهم الآخر.

٣-٨-١٣ سنبقي على الترتيبات التي تمنع تدفق المعلومات إلى بعض الموظفين من أجل حماية مصالح عملائنا ومنع الوصول غير الملائم لمعلومات العميل، في حال كان ذلك ضرورياً.

٤-٨-١٣ كما أننا قد نتعامل أيضاً بصفقتنا المسؤول الرئيسي لحسابنا الخاص وقد نطابق المعاملات مع عميل آخر. وقد يتم في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات لحماية مصلحتك. ٥-٨-١٣ وقد لا تكون إجراءاتنا وضوابطنا في بعض الحالات كافية للتأكد من عدم إلحاق تضارب المصالح المحتمل بمصالحك. وفي ظل هذه الظروف، فسنعتبر بأنه من الملائم الإفصاح عن التضارب المحتمل إليك والحصول على موافقتك الرسمية للمضي قدماً في معالجته. إلا أننا نحتفظ بحق رفض التصرف في أية حالة نرى أن فيها خطورة محتملة قد تلحق بمصالح أي عميل من عملائنا الآخرين بما في ذلك مصالحك.

٩-١٣ التفويض

توافق على أنه يجوز لنا تفويض أي وظيفة أو مسؤولية من وظائفنا أو مسؤولياتنا بموجب هذه الشروط والأحكام العامة المشتملة على الملاحق لأي شخص، شريطة أن نقوم قبل التفويض بالاستيفاء بأن هذا الشخص مؤهل لتولي هذه الوظائف أو المسؤوليات.

١٤ القانون الحاكم والاختصاص القضائي

١-١٤ القانون الحاكم والاختصاص القضائي

ما لم يذكر خلاف ذلك في وصف المنتج ذو الصلة أو الملحق الخاص به، فإن هذه الشروط والأحكام العامة وكافة الالتزامات غير التعاقدية والمسائل الأخرى الناشئة عنها أو المتعلقة بها تحكم وتفسر بموجب القانون المختص في شروط الدولة المطبقة.

٢-١٤ التنازل عن الحصانة والموافقة على الفرض

تتنازل بشكل غير قابل للإلغاء إلى الحد الكامل المسموح به بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بالنسبة لنفسك وعوائذك وأصولك (بغض النظر عن استخدامها أو الاستخدام المزعوم) عن كامل الحصانة على أساس السيادة أو الأساسات الأخرى المشابهة ابتداءً من (١) التقاضي و(٢) الاختصاص القضائي لأية محاكم و(٣) الإعفاء من خلال الأمر بالامتناع عن عمل أو أمر لأداء محدد أو لاسترداد الممتلكات و(٤) الحجز التحفظي على الأصول (سواءً قبل أو بعد صدور الحكم) و(٥) تنفيذ أو فرض أي حكم قد تكون أنت أو عوائذك أو أصولك، خلافاً لذلك، مخولين به في أية إجراءات قضائية في محاكم ذات أي اختصاص قضائي. وتوافق بشكل غير قابل للإلغاء بأنك لن تطالب بأية حصانة في أية إجراءات قضائية. كما توافق بشكل عام بالنسبة لأية إجراءات قضائية لمنح أي حماية أو إصدار أية عملية بخصوص هذه الإجراءات القضائية، بما في ذلك، على سبيل الذكر وليس الحصر، العمل أو الفرض أو التنفيذ ضد أية ممتلكات مهما كانت (بغض النظر عن استخدامها أو الاستخدام المزعوم لها) أي أمر أو حكم قد يتم إصداره أو تقديمه في هذه الإجراءات القضائية.

١٥ التفسير

١-١٥ في هذه الشروط والأحكام العامة:

- (أ) "حساب (حسابات)" تعني الحساب (الحسابات) التي يشغلها البنك (أو أي مزود من مزودي الخدمات الذي عينهم البنك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة بما في ذلك الملاحق) والمسجلة باسمك؛
- (ب) "القوانين والأنظمة المعمول بها" تعني:
- (١) القوانين والأنظمة المطبقة لدى أي سلطة تنظيمية ذات صلة؛ و
- (٢) كافة القوانين والإجراءات والتوجيهات والأنظمة الأخرى المطبقة (بما في ذلك، على سبيل الذكر وليس الحصر، القوانين المحاسبية وقوانين مكافحة غسيل الأموال/ العقوبات المفروضة)؛
- (ج) "شركة زميلة" تعني منشأة تابعة لنفس المجموعة كالبنك، أو ممثل يكون البنك أو المنشأة في نفس المجموعة حسبما يعينه البنك أو أي شخص آخر لديه علاقة مع البنك قد يتوقع بشكل منطقي ومعقول أن تؤدي إلى نشوء مجموعة من المصالح بين البنك وبينهم؛
- (د) "فعل الشركة" يعني إصدار أو ممارسة أو دفع أو تسليم أو أداء حق أو ميزة أو فائدة ملحقة أو ناشئة عن استثمار، بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر أي حق أو ميزة أو فائدة في طبيعتها أو الناشئة عن أية أرباح أو توزيعات أو فائدة أو تجميع أو تحويل أو علاوات أو حقوق أو دمج أو إعادة هيكلة أو مبادلة أو خيار أو تفضيل أو استرداد أو إعادة رأس المال؛
- (هـ) "شروط الدولة" تعني الشروط المطبقة عليك عندما تقوم بتنفيذ معاملة ما في الدول المحددة في شروط الدولة المطبقة؛
- (و) "حادثة إفسار" تعني أن تكون موضوع طلب إفلاس أو حل المنشأة أو تعيين حارس قضائي أو حارس إداري أو مدير شركة أو مصفي أو وصي بخصوص ذلك و/أو

- اقتراح أو الدخول في أي برنامج أو تسوية مع الدائنين؛
- (ز) "السوق" يعني أي سوق منظمة أو مرفق تجاري متعدد الجوانب أو مجمع تجاري آخر يجمع أو يسهل جمع العديد من الأطراف الأخرى التي لديها مصالح شراء وبيع في الاستثمارات؛ و، في حال تطلب السياق ذلك، يتضمن الإشارة إلى الشخص الذي يقوم بتشغيل و/أو إدارة النظام؛
- (ح) "الوكيل" يعني أي شخص أو كيان يتصرف بصفته الوكيل أو المالك القانوني للاستثمارات أو حيازة الاستثمارات المملوكة بالنيابة عنك أو عن البنك؛
- (ط) "وصف منتج" يعني الشروط المطبقة على المعاملة التي يقوم البنك بإبرامها معك؛
- (ي) "القوانين" تعني القوانين والأنظمة والتوجيهات والإجراءات والأعراف المفروضة بين الحين والآخر؛
- (ك) "مزود (مزود) الخدمات" يعني أي طرف آخر مزود للخدمات معين من قبل البنك لتوفير أي من أو جميع الخدمات بموجب هذه الشروط والأحكام العامة (بما في ذلك الملاحق)؛
- (ل) "المعاملة" تعني أية معاملة تخضع لهذه الشروط والأحكام العامة وتتضمن أية معاملة نتفق عليها معاً في أي وصف منتج محدد أو خلاف ذلك؛ و
- (م) "شخص أمريكي" يعرف هذا المصطلح في اللائحة اس من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ وعلى النحو الذي طرأ عليه من تعديلات، أو خلافاً لذلك، أي مواطن أو مقيم في الولايات المتحدة على النحو المفهوم بموجب قوانين أو أنظمة دائرة الضرائب في الولايات المتحدة أو أية مؤسسة تابعة لها بين الحين والآخر.

١٦. التوقيع على الاتفاقية

عند التوقيع على هذه الشروط والأحكام العامة فإنك تقر بأنك قد قرأت بعناية كل شرط وحكم من الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وتوافق وتفهم التزاماتك الواردة فيها وتوافق بموجبه على الالتزام بها من الناحية القانونية.

الإفصاح عن المخاطر

١. المخاطر

يعتمد سعر أو قيمة أي استثمار على التقلبات الحاصلة في الأسواق المالية الخارجة عن نطاق السيطرة. ولا يعتبر الأداء الماضي مؤشراً على الأداء المستقبلي. تتفاوت طبيعة ومدى مخاطر الاستثمار بين الدول ومن استثمار إلى آخر. وتتفاوت مخاطر الاستثمار حسب نوع الاستثمار الذي يتم القيام به، بما في ذلك كيفية إنشاء المنتجات المالية أو إعداد شروطها، احتياجات وغايات مستثمرين محددين، الطريقة التي يقدم أو يعرض فيها استثمار محدد أو يباع أو يتاجر فيه، مكان أو مقر المصدر، التشكيلة أو التركيز في محفظة (على سبيل المثال المبلغ المستثمر في أية عملة أو ورقة مالية أو دولة أو مصدر)، درجة تعقيد المعاملة واستخدام الرافعة المالية. قد يكون لأنواع المخاطر الواردة أدناه تأثيراً على كل نوع من أنواع الاستثمار:

١-١ مخاطر السيولة

تتأثر سيولة الأداة المالية بالعرض والطلب على تلك الأداة المالية وأيضاً بشكل غير مباشر بعوامل أخرى، تشتمل على انقطاعات السوق (على سبيل المثال الانقطاع في سوق الأوراق المالية ذات الصلة) أو مشاكل البنية التحتية، مثل قلة التطور العلمي أو التقني أو الانقطاع في عملية تسوية الأوراق المالية. وفي ظل ظروف تجارية معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية أو الاستحواذ على مركز ما. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات الحركة السريعة للأسعار في حال صعود الأسعار أو هبوطها إلى حد يتوقف فيه التداول أو يتم منعه بموجب القوانين في سوق الأوراق المالية ذات الصلة. كما أن وضع أمر لمنع الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائر كإلى المبالغ المزعومة، لكن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ هذا الأمر في السعر المنصوص عليه. وبالإضافة إلى ذلك، ما لم تنص شروط العقد على ذلك، وقد لا يتحمم على طرف ما قبول الإنهاء المبكر لعقد ما أو إعادة شراء أو استرداد المنتج ذو الصلة ولذلك قد يكون هناك سيولة صفرية في المنتج. وقد ينتج عن الإنهاء المبكر أو الصرف أو الاسترداد في حالات أخرى حصولك على أقل مما دفعت للمنتج في الأساس أو، في بعض الحالات، لا شيء على الإطلاق.

٢-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي يكون سببها المقرضين أو المدينين بالسندات أو الضامنين أو الأطراف المقابلين الذين يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم أو مخاطر انخفاض الجودة الائتمانية لدى هؤلاء الأطراف. ويكون التعرض لمخاطر الائتمان لدى كيان مرجعي واحد أو أكثر متعلقاً على وجه التحديد بأي منتج مرتبط بالائتمان مثل السندات المرتبطة بالائتمان وقد تكون الخسائر المحتملة التي قد يتم التعرض لها وتردد واحتمالية وقوع هذه الخسائر عند الاستثمار في المنتجات المرتبطة بالائتمان أكبر مما تم استثماره في التزام الكيان المرجعي ذاته.

٣-١ مخاطر السوق

ترتفع وتهبط أسعار الاستثمارات بالاعتماد على مدى قدرة المستثمر على فهم آلية العرض والطلب في السوق وأسعار أية استثمارات أساسية أو مساعدة أو، العوامل السياسية أو الاقتصادية أو العوامل المتعلقة بقطاع ما التي يمكن أن تكون غير متوقعة على الإطلاق. وقد يكون أي استثمار خارجي أو استثمار في أي عنصر خارجي عرضة لمخاطر الأسواق الخارجية التي قد تنطوي على مخاطر مختلفة ناشئة عن مخاطر الأسواق الأصلية للمستثمر. وتكون هذه المخاطر في بعض الحالات أكبر. وستتأثر احتمالية تحقيق الربح أو الخسارة من المعاملات في الأسواق الأجنبية أو في العقود المقومة في الخارج بالتقلبات التي تشهدها أسعار الصرف في الخارج. وقد تكون التقلبات في الأسعار بالأسواق الناشئة كبيرة للغاية. كما أن الفروق في الأسعار وكميات المداولة القليلة والفروق الواسعة بين سعري العرض والطلب قد تكون شائعة والتحركات غير المتوقعة في السوق شائعة أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، حالما تصبح الأخبار حول دولة ما متوفرة، قد يكون رد فعل أسواق المال بارتفاعات و/أو انخفاضات دراماتيكية في الأسعار أثناء فترة زمنية قصيرة جداً. وتفترق الأسواق الناشئة بشكل عام للمستوى الكافي من الشفافية والسيولة والفعالية والبنية التحتية والثقة القانونية والتنظيم كما هو الحال في الأسواق الأكثر تقدماً. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون لدى هذه الأسواق القوانين والأنظمة التي تحكم السوق أو التلاعب بالأسعار والمداولة داخلها أو الأحكام الأخرى المصممة من أجل «مستوى مجال التداول» بخصوص توفر المعلومات واستخدامها أو عدم استخدامها في هذه الأسواق. وقد تتأثر أيضاً بخطر القطاع أو الخطورة الاقتصادية والسياسية. وقد يكون من الصعب توظيف بعض ممارسات إدارة الخطورة وعدم الثقة القانونية لاستثمارات الأسواق الناشئة، مثل عقود صرف العملة الآجلة أو المشتقات. وينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار تأثير فرض أو إزالة ضوابط صرف العملة الأجنبية في أي وقت، إضافة إلى الصعوبات الممكنة في إعادة الأصول إلى الوطن. كما ينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرافقة لعمليات تأمين أو مصادرة الأصول والمصادرة عن طريق فرض الضرائب التصاعدية أو الضرائب العقابية والقيود على استثمارات الأجانب في الأسواق الناشئة والعقوبات والحروب والثورات.

٤-١ الإعسار

قد يفقد إعسار أو عجز المؤسسة أو الشركة التي تتعامل معها إلى أوضاع يتم فيها تصفيتها أو إغلاقها دون موافقة منك أو عدم إعادة الاستثمارات إليك. وهناك أيضاً مخاطر الإعسار المتعلقة بالاستثمار نفسه، على سبيل المثال الشركة التي أصدرت السندات.

٥-١ مخاطر العملة

بالنسبة لأية معاملة بالعملة الأجنبية وأية معاملات في المشتقات والأوراق المالية المقومة بعملة غير العملة التي تم فيها تقويم حسابك، فقد يكون للحركات في أسعار الصرف تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على الأرباح أو الخسائر المحققة في هذه المعاملات. كما أن ضعف عملة دولة ما مقارنة بعملة قياسية أو عملة محفظتك قد يؤثر بشكل سلبي على قيمة الاستثمار المقوم في تلك العملة. ويتم ربط تقييمات العملة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تتقلب بشكل كبير، حتى أثناء التداولات خلال اليوم. وقد يكون لدى بعض الدول ضوابط مفروضة على صرف العملة الأجنبية يمكن أن تشتمل على تعليق القدرة على الصرف أو تحويل العملة أو التخفيض من قيمة العملة.

٦-١ مخاطر معدل الفائدة

قد ترتفع معدلات الفائدة وتنخفض وتكمن المخاطر هنا في أن القيمة ذات الصلة للورقة المالية، وخصوصاً السندات أو الاستثمارات المنظمة، ستسوء نتيجة لزيادة معدل الفائدة مما قد يؤثر سلباً على المنتجات الأخرى. وهناك مخاطر إضافية متعلقة بمعدل الفائدة بالنسبة للأدوات بمعدل الفائدة المتغير والأدوات بمعدل الفائدة الثابت؛ حيث لا يمكن توقع دخل الفائدة على الأدوات بمعدل الفائدة المتغير. ونتيجة للتفاوت في دخل الفائدة، فإنه لن يكون بمقدور المستثمرين تحديد العائد الدقيق للأدوات ذات معدل الفائدة المتغير في وقت شرائها مما يجعل من غير الممكن مقارنة عائدها على الاستثمار مع العائد على الاستثمارات التي تتميز بفترات أطول لمعدل الفائدة الثابت. وإذا نصت القوانين والأحكام الخاصة بالأدوات المالية ذات الصلة على تواريخ دفع فائدة دورية، فسيكون المستثمرين معرضين لمخاطر إعادة الاستثمار في حال انخفاض معدلات الفائدة في السوق. وهذا يعني بأنه قد يتحتم على المستثمرين إعادة استثمار دخل الفائدة المدفوع إليهم بناءً على معدلات فائدة أخفض من السائدة. ويكون للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة في السوق تأثيراً أقوى على أسعار السندات متزايدة القيمة أكثر مما هو على أسعار السندات العادية لأن أسعار الإصدارات المخصصة قد تكون أقل من القيمة الاسمية. وفي حال زيادة معدلات الفائدة في السوق، فقد تعاني السندات متزايدة القيمة من خسائر جراء ارتفاع الأسعار مقارنة بالسندات الأخرى التي لها نفس تاريخ الاستحقاق ونفس التصنيف الائتماني.

٧-١ مخاطر السلع

قد تكون أسعار السلع متقلبة وعلى سبيل المثال، قد تتقلب بشكل كبير في حال وقوع كوارث طبيعية مثل البراكين أو الحرائق أو الزلازل بحيث تؤثر على عرض أو إنتاج هذه السلع. وقد تتقلب أسعار السلع أيضاً بشكل كبير في حال تأثير الحروب أو النزاعات على عرض أو إنتاج هذه السلع. وإذا كان أي مبلغ فائدة و/أو استرداد مستحق الدفع يتعلق

بأي منتج مرتبط بسعر السلعة، فقد يحدث أي تغيير في سعر هذه السلعة انخفاضاً في مبلغ الفائدة و/أو مبلغ الاسترداد المستحق الدفع. وقد ينتج عن الانخفاض في المبلغ المستحق الدفع على استرداد استثمار ما، في بعض الحالات، حصولك على مبلغ عند استرداد منتج أقل من المبلغ الذي استثمرته في الأصل في هذا المنتج.

٨-١ المخاطر التنظيمية/ القانونية/ الهيكلية

قد تكون جميع الاستثمارات معرضة لمخاطر تنظيمية أو قانونية أو هيكلية حيث تكون كافة العوائد القائمة على الاستثمارات وخصوصاً الجديدة منها على درجة من الخطورة اعتباراً من الإجراءات التنظيمية أو الدعاوى القانونية والتغييرات التي، من بين مسائل أخرى، قد تغير احتمال ربح استثمار ما. وقد يكون للتغييرات القانونية أيضاً تأثيرات تجعل من الاستثمار المقبول في السابق غير قانوني الآن. وقد تحدث تغييرات في الأمور ذات الصلة مثل الضريبة وقد يكون لها تأثيراً كبيراً على الربحية. ومن الجدير بالذكر بأنه لا يمكن التنبؤ بهذه المخاطر ويمكن أن تعتمد على العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والعوامل الأخرى. ولهذا السبب، فإن هذه المخاطر أكبر في الأسواق الناشئة لكنها تنطبق في أي مكان. ففي الأسواق الناشئة، هناك إشراف حكومي وتنظيم للعمل التجاري وممارسات خاصة بهذا المجال ومبادلات البضائع والأسواق خارج الأسواق الرسمية أقل. وقد لا يتواجد نوع القوانين والأنظمة التي يعتبر المستثمر مطلعاً عليها في اختصاصه القضائي في بعض الأماكن وفي حال تواجده، فقد يكون غير منسجم أو يطبق بشكل اعتباطي أو لا يتفق مع التفسير ويجوز تغييره بأثر رجعي. وتبقى كلاً من استقلالية الأنظمة القضائية وحصانتها من التأثيرات الاقتصادية أو السياسية أو الوطنية أمراً لا يمكن اختباره في العديد من الدول. فالقضاة والمحاكم في العديد من الدول بشكل عام غير متمرسين في هذه المجالات من الأعمال وفي قوانين الشركات. وتعتبر الشركات معرضة لخطورة قيام الهيئة التشريعية بمراجعة القانون القائم رداً على الضغط الاقتصادي أو السياسي أو السخط والاستياء الشعبي. ولا يوجد أي ضمان بأن يحصل المستثمر الخارجي على علاج مرضي في المحاكم المحلية في حال انتهاك القوانين أو الأنظمة المحلية أو النزاع على ملكية الأصول. وقد يواجه المستثمر أيضاً صعوبات في الوصول إلى حلول قانونية أو في الحصول على الأحكام وفرضها في المحاكم الخارجية. وفي حال وجود عدة منتجات، فلن يكون هناك مصلحة قانونية أو نفعية في الالتزامات أو الأوراق المالية الخاصة بالكيان المرجعي الأساسي بل سيكون لدى المستثمر علاقة تعاقدية مع الطرف المقابل فقط. ولذلك فإن حقوقه ستكون محدودة بالطلوب والعلاجات التعاقدية مقابل الطرف الآخر حسب شروط المنتج ذو الصلة. وقد تتضمن الشروط والأحكام القانونية لمنتج ما في جميع الأحوال أحكاماً قد تعمل ضد مصالحك، فعلى سبيل المثال، قد تسمح الشروط والأحكام القانونية بالاسترداد أو الإنهاء المبكر في وقت لا يكون محبباً لديك، أو قد تمنح حرية تصرف واسعة لمصدر الأوراق المالية من أجل مراجعة الشروط المطبقة على الأوراق المالية. وقد يكون هناك في بعض الحالات حدوداً على المبالغ التي يمكن فيها ممارسة الحقوق المرفقة بالأوراق المالية وفي حال كنت تمتلك الكثير (أو القليل) من الأوراق المالية، فقد تتضرر مصالحك مما يستوجب إمعان النظر فيها. وقد تؤثر ممارسة الحقوق من قبل الآخرين في بعض الحالات على استثمارك. على سبيل المثال، قد يحتوي منتج مثل سند أو ورقة نقدية على أحكام لطلب عقد اجتماعات لمالك هذه السندات أو الأوراق النقدية من أجل النظر في المسائل التي تؤثر على مصالحهم بشكل عام (بما في ذلك مصالحك) وقد تسمح لأغلبية محددة بإلزام جميع المالكين، بما في ذلك المالكين الذين لم يحضروا ويصوتوا في الاجتماع ذو الصلة والمالكين الذين صوتوا بطريقة معاكسة لصوت الأغلبية. وقد يتم أيضاً إجراء تعديلات في بعض الحالات على شروط وأحكام السندات أو الأوراق النقدية دون الحصول على موافقة أي مالك من المالكين في الظروف الواردة في الشروط العامة المرفقة بهذه السندات أو الأوراق النقدية.

٩-١ المخاطر التشغيلية

قد تؤثر المخاطر التشغيلية، مثل الأعطال في الأنظمة وأجهزة التحكم الأساسية، المشتملة على أنظمة تقنية المعلومات، على كافة المنتجات المالية. وقد تؤثر مخاطر العمل التجاري، وخصوصاً المخاطر المتمثلة في تسيير العمل التجاري بشكل لا يفي بالهدف المقصود أو بشكل ضعيف، على المساهمين أو المستثمرين في هذا العمل التجاري أيضاً. وقد تؤثر التغييرات المؤسسية والتغييرات في الكادر الوظيفي بشكل سلبي على هذه المخاطر، بشكل عام، قد لا تكون المخاطر التشغيلية بادية للعيان من خارج المؤسسة.

الملحق ٢

الشروط والأحكام – الاستثمارات المنظمة

١. عام

١-١ التفسير

١-١-١ يحتوي هذا الجزء من الشروط والأحكام العامة على المعلومات العامة المتعلقة بالتزامات كل طرف فيما يتعلق بالمعاملات التي تصنف ضمن الاستثمارات المنظمة. ولذلك ينبغي قراءة هذا الجزء مع وصف المنتج ذي الصلة والذي ينص على وصف لكيفية عمل تسهيلات الاستثمارات المنظمة، وكيفية حساب العوائد على الاستثمارات والمخاطر المتعلقة بذلك.

٢-١ التعريفات والتفسيرات

١-٢-١ في هذا الجزء:

- (أ) "مدير الحساب" يعني الكيان المحدد في وصف المنتج المطبق والمسئول عن إجراء الترتيبات الخاصة بالاستثمارات المنظمة بالنيابة عنك؛
- (ب) "يوم العمل" يعني المعنى المحدد لذلك في شروط الدولة المطبقة؛
- (ج) "قسمة" تعني معدل الفائدة المطبق سنوياً والمستحق السداد على الاستثمارات المنظمة المحددة المنصوص عليه في وصف المنتج المطبق؛
- (د) "تاريخ الانسحاب المبكر" يعني التاريخ الذي تسحب فيه الاستثمارات المنظمة الخاصة بك (إما عن طريق سحب المبالغ المودعة من حساب الوديعة أو من خلال استبدال الضمان القابل للتداول) قبل تاريخ الاستحقاق؛
- (هـ) "المصدر" تعني مصدر الاستثمارات المنظمة المنصوص عليها في وصف المنتج المطبق؛
- (و) "تاريخ الاستحقاق" يعني تاريخ الاستحقاق المنصوص عليه في وصف المنتج المطبق؛
- (ز) "تاريخ البدء" يعني تاريخ بدء المدة المنصوص عليه في وصف المنتج المطبق؛
- (ح) "الاستثمارات المنظمة" تعني حساب الوديعة أو الضمان القابل للتداول أو القيمة و/أو العائد المرتبط كلياً أو جزئياً بالسعر أو بأداء واحد أو أكثر من الاستثمارات الأساسية، أو المؤشرات أو غير ذلك من الأصول أو الأسعار؛ و
- (ط) "المدة" تعني المدة التي تبدأ من تاريخ البدء وتنتهي في تاريخ الاستحقاق.

٣-١ أيام العمل

بموجب وصف المنتج المطبق، في حال إجراء أي مدفوعات، أو حسابات، أو غير ذلك من الإجراءات من قبل مدير الحساب أو البنك، في يوم ليس يوم عمل في جهة الاختصاص السارية، فتعتبر بأنها قد تمت في أو حسبما هو ملائم بالإشارة إلى اليوم التالي الذي يكون يوم عمل.

٢. الحسابات

١-٢ فتح الحساب

١-٢-٢ يمكنك فتح حساب/ حسابات لدى البنك بعد استكمال نموذج فتح الحساب الساري والموافقة على الشروط والأحكام السارية على ذلك الحساب/ الحسابات، المتاحة لدى البنك و/أو مدير الحساب.

٢-١-٢ يحتفظ البنك بالحق، حسب ما يترأى له، في عدم فتح أي حساب/ حسابات.

٣-١-٢ لا يجوز لك تحويل أي من الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بحسابك/ حساباتك.

٢-٢ الاستثمارات المنظمة

١-٢-٢ يجوز إجراء الاستثمارات المنظمة بالعملة التي يسمح بها مدير الحساب، وذلك بالحد الأدنى من الاستثمار المبدئي أو بمضاعفات تلك المبالغ التي يحددها مدير الحساب من وقت لآخر.

٢-٢-٢ يحتفظ مدير الحساب بالحق، وفقاً لسلطته التقديرية، قبل أو بعد تاريخ البدء، في رفض أي من مبالغ الاستثمارات التي يتم الحصول عليها، كلياً أو جزئياً. في حالة رفض مدير الحساب لأي من مبالغ الاستثمار، يتم إخطارك في أقرب وقت ممكن. وعندها يتم الاحتفاظ بمبالغ الاستثمار في حسابك، ومتى أمكن، يتم احتساب فائدة عليها.

٣-٢-٢ سوف نرسل لك تأكيداً في غضون عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ البدء بكل من الاستثمارات التي تقوم بها في الاستثمارات المنظمة.

٤-٢-٢ في تاريخ الاستحقاق، يقوم البنك بتحويل قيمة استثمارك (التي تعبر عنها قيمة الاستثمار المبدئي الخاص بك، بالإضافة إلى القسيمة) على حسابك. قد يستغرق تحويل قيمة أي استثمار ما قد يصل إلى عشرة (١٠) أيام عمل.

٥-٢-٢ في حالة اختلاف عملة الاستثمار عن عملة حسابك، فقد يكون للفرق ما بين أسعار الصرف تأثيراً سلبياً على قيمة استثمارك.

٣. البيانات

١-٣ يرسل إليك تقييماً لاستثماراتك المنظمة مرتين سنوياً، أو في أي مدة يتم الاتفاق عليها بينك وبين مدير الحساب بشكل خطي.

٤. الإلغاء

١-٤ حق الإلغاء

١-١-٤ يجوز لك إلغاء استثماراتك في معاملات الاستثمارات المنظمة في أي وقت قبل سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ البدء المطبق. وتبقى أموال الاستثمار بحالة الإلغاء في حسابك.

٢-١-٤ نحيطك علماً بأنه لا يحق لك إلغاء معاملات الاستثمارات المنظمة بعد تاريخ البدء المطبق. وعلى الرغم من ذلك، فسوف تتمكن من تنفيذ السحب المبكر بموجب الشروط والأحكام المنصوص عليها في وصف المنتج ذو الصلة. ويرجى الإحاطة بأنه لا يسمح بإجراء سحب جزئية من أموال الاستثمار الخاصة بك.

٣-١-٤ يجوز لك تنفيذ السحب المبكر بموجب إخطار خطي إلى مدير الحساب «إخطار السحب». وعند استلام إخطار السحب، يقوم البنك بسحب أموال الاستثمار الخاصة بك وتحويلها، مع أي فوائد مستحقة عليها إلى حسابك. وقد يستغرق تحويل قيمة الاستثمار إلى حسابك مدة قد تصل إلى خمسة عشر (١٥) يوم عمل.

٤-١-٤ صممت الاستثمارات المنظمة، بحيث يتم الاحتفاظ بها إلى حين موعد استحقاقها. ونحيطك علماً بأنه في حالة قيامك بالسحب المبكر، يقوم مدير الحساب باحتساب قيمة الاستثمار وفقاً لحريته المطلقة في التصرف بالإشارة إلى العناصر المختلفة التي تتضمن على سبيل الذكر وليس الحصر:

(أ) المبلغ الأصلي المستثمر من جانبك.

(ب) المدة المتبقية،

(ج) معدلات الفائدة السائدة في وقت السحب المبكر، و

(د) تقلبات السوق.

وقد يكون أثر هذه الحسابات على استثماراتك كبيراً، وقد يؤدي ذلك إلى حصولك على مبلغ أقل من مبلغ أموال الاستثمار الذي تم استثماره في الأساس.

٥-١-٤ لا تتلاءم الاستثمارات المنظمة مع السحب المبكر. وقد تطبق حماية رأس المال عند توفيرها إذا ما تم الاحتفاظ بالاستثمارات المنظمة حتى تاريخ الاستحقاق فقط. وفي حال إجراء السحب المبكر، فمن غير الممكن استعادة القيمة الكاملة للاستثمار الأصلي الخاص بك.

الشروط والأحكام - سندات الدين

١. عام

١-١ التفسير

١-١-١ يحتوي هذا الجزء من الشروط العامة على المعلومات العامة الخاصة بالتزامات كل طرف فيما يتعلق بالمعاملات التي تعتبر من معاملات سندات الدين. ويجب قراءة هذا الجزء مع وصف المنتج ذو الصلة، والذي يحتوي على وصف سندات الدين ذو الصلة، ووصف لعوائد الاستثمار ومخاطر سندات الدين.

٢-١ التعريفات والتفسيرات

١-٢-١ في هذا الجزء:

- (أ) "يوم العمل" يكون له المعنى الوارد له في شروط الدولة المطبقة، على أن يكون ذلك اليوم واقعاً ما بين الاثنين إلى الجمعة بما في ذلك هذين اليومين.
- (ب) "أمر الشراء" يعني التعليمات الصادرة من جانبك إلى البنك لشراء سندات الدين بالنموذج الملحق بوصف المنتج.
- (ج) "سعر الشراء" يعني السعر المتفق عليه فيما بينك وبين البنك للاكتتاب على سندات الدين.
- (د) «الفائدة» فيما يتعلق بسندات الدين دون الصكوك، تعني نسبة الفائدة المطبقة المستحقة على سندات الدين كما هو موضح في وصف المنتج ذي الصلة.
- (هـ) "رسوم الحفظ" تعني الرسوم التي يتم فرضها على خدمات الحفظ المقدمة من قبل البنك بموجب تعرفه الأسعار السارية من وقت لآخر.
- (و) "سندات الدين" تعني السندات التي تحتسب عليها الفائدة أو التي لا تحتسب عليها الفائدة، والسندات الإذنية، والكمبيالات، وأدوات السوق النقدي، أو الصكوك الصادرة من قبل الحكومات أو الشركات، والتي، متى كان ذلك سارياً، تنص على بنود لتحويل الضمانات على أسهمها.
- (ز) «توزيع الأرباح» فيما يتعلق بسندات الدين على شكل صكوك، يعني توزيعات الأرباح الدورية المطبقة والمستحقة على الصكوك كما هو موضح في وصف المنتج ذي الصلة.
- (ح) «التنفيذ فقط» تعني المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل البنك على أساس التعليمات الواردة منك، وسوف يفيدك البنك بشأن مزاي كل معاملة من المعاملات كل على حدة.
- (ط) «تاريخ الاستحقاق» يعني تاريخ استحقاق أو التصفية على النحو المحدد في وصف المنتج القابل للتطبيق.
- (ي) «دفعة الاستحقاق» تعني القيمة الاسمية لسند الدين ذي الصلة التي يتم دفعها لك في تاريخ الاستحقاق وأي نسبة فائدة أو دفعة توزيع أرباح أخرى.
- (ك) «المبلغ التصوري» يعني القيمة الاسمية لسند الدين.
- (ل) «التعرفة السعرية» تعني التعرفة السعرية المطبقة من وقت لآخر والتي يبلغك البنك بها.
- (م) «رسوم تحويل السندات» تعني الرسوم التي يتم فرضها على تحويل ملكية سندات الدين التي يتم دفعها بالنيابة عنك،
- (ن) «أمر البيع» يعني التعليمات الصادرة من جانبك إلى البنك لاسترداد سندات الدين في النموذج المرفق بوصف المنتج ذو الصلة أو وفق ما يوفره البنك من وقت لآخر.
- (س) «سعر البيع» يعني السعر المتفق عليه فيما بينك وبين البنك لعملية البيع من جانبك لسندات الدين.
- (ع) «إجمالي المقابل» هو إجمالي المبلغ مستحق السداد عن شراء سندات الدين وفق ما ينص عليه في أمر الشراء ذي الصلة، و
- (ف) «رسوم المعاملة» تعني الرسوم التي يتم فرضها على كل أمر شراء وأمر بيع يتم تنفيذه من قبل البنك بالنيابة عنك.

٣-١ أيام العمل

١-٣-١ في حالة وجود أية مدفوعات أو حسابات أو غير ذلك من الإجراءات ينبغي اتخاذها من قبل البنك، مع مراعاة وصف المنتج المطبق، في يوم لا يكون يوم عمل في الاختصاص القضائي المطبق وهو يوم يقع في المدة الممتدة بين الاثنين وحتى الجمعة بما في ذلك هذين اليومين، فينبغي اتخاذها بحلول أو حسبما يكون ملائماً، في يوم العمل التالي الواقع في المدة الممتدة بين الاثنين وحتى الجمعة بما في ذلك هذين اليومين.

٢. الخدمات

١-٢ الخدمات

١-١-٢ يجوز للبنك أن يقدم لك أو أن يقوم بالترتيبات اللازمة ليخدمك لك:

- (أ) ترتيبات المعاملات فيما يتعلق بسندات الدين، بما في ذلك إصدارات أو عروض البيع التي يتم تأمينها، أو إدارتها أو ترتيبها من قبل البنك أو أية شركة زميلة،
- (ب) الاستثمارات المماثلة أو المتعلقة بالبند (أ)،
- (ج) خدمات الحفظ ذات الصلة، و
- (د) أي من الخدمات الأخرى التي يتم الاتفاق عليها خطياً فيما بينك وبيننا من وقت لآخر.

٢-٢ التعامل على أساس التنفيذ فقط

١-٢-٢ تقر بأن البنك يقدم لك ترتيبات التعامل المتعلقة بسندات الدين على أساس التنفيذ فقط. وفي هذا الشأن، تقر بأن القرار المتعلق فيما إذا سيتم الاستثمار في سند دين معين أم لا يعود لك وحدك.

- ١-٣-١ يجوز لك شراء سندات الدين بسعر الشراء من خلال مدير علاقاتك المصرفية من خلال إتمام نموذج الطلب وأمر الشراء المرفق بوصف المنتج ذي الصلة. ويعتبر أمر الشراء بمثابة تعليمات صادرة منك إلينا بتنفيذ المعاملة ذات الصلة.
- ١-٣-٢ يلتزم البنك، عند إتمام أمر الشراء، بالقيام بعملية الشراء ذات الصلة وخصم إجمالي المقابل المستحق السداد من حسابك.
- ١-٣-٣ سوف نرسل لك تأكيداً في غضون خمسة (٥) أيام عمل لكل من أوامر الشراء التي ننفذها معك.

٢-٣ البيع

- ١-٢-٣ يجوز لك بيع سندات الدين بسعر البيع من خلال مدير علاقاتك المصرفية من خلال إتمام أمر البيع المرفق بوصف المنتج ذي الصلة أو وفق ما متوفر خلاف ذلك من البنك. ويعتبر أمر البيع بمثابة تعليمات منك إلينا بتنفيذ البيع.
- ٢-٢-٣ يلتزم البنك، عند إتمام أمر البيع، بالقيام بعملية البيع ذات الصلة، وسوف يتم قيد عوائد البيع إلى حسابك.
- ٣-٢-٣ سوف نرسل لك تأكيداً في غضون خمسة (٥) أيام عمل لكل من أوامر البيع التي ننفذها معك.

٣-٣ التنفيذ

- ١-٣-٣ سوف نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ أي من التعليمات على الفور، ولكن عند قبول تعليماتك، فنحن لا نضمن بأنه سيكون من الممكن تنفيذ هذه المعلومات أو أن هذا التنفيذ سيكون ممكناً بموجب تعليماتك. وسوف نبلغك على الفور فيما إذا واجهنا أي صعوبة مادية فيما يتعلق بتنفيذ أي من التعليمات الصادرة بالنيابة عنك.

٤. الفوائد أو توزيعات الأرباح ودفعات الاستحقاق

١-٤ الفوائد أو توزيعات الأرباح

- ١-٤-١ حيثما وعند استلامنا للفوائد أو توزيعات الأرباح التي تحتفظ بها بالنيابة عنك من قبل الجهة المصدرة، فسيتم قيد مبلغ الفائدة إلى حسابك في غضون عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ استلامنا لمبلغ الفائدة ذات الصلة.

٢-٤ دفعات الاستحقاق

- ١-٢-٤ سيتم قيد المبلغ التصوري في تاريخ الاستحقاق الخاص بسند الدين إلى حسابك في غضون عشرة (١٠) أيام عمل اعتباراً من تاريخ الاستحقاق.

٥. الرسوم، والعمولة والمصاريف الأخرى

١-٥ الرسوم والعمولة

- ١-١-٥ يتم شراء سندات الدين بمبلغ يشمل على العمولة ما لم ينص على غير ذلك في وصف المنتج ذي الصلة.

- ٢-١-٥ يتم بالإضافة إلى ذلك، فرض رسوم المعاملة على كافة التعاملات في سندات الدين حسب تعرفه السعر المطبقة من وقت لآخر عن كل معاملة يتم تنفيذها.

٢-٥ رسوم الحفظ

- ١-٢-٥ إذا ما قدم البنك لك خدمات الحفظ فيما يتعلق بسندات الدين، فسيتم فرض رسوم حفظ بموجب تعرفه السعر المطبقة من وقت لآخر. وسيتم بالإضافة إلى ذلك تطبيق رسوم التنازل عن ضمانات الحفظ.

٣-٥ صرف العملات الأجنبية

- ١-٣-٥ حينما يتم السداد مقابل أمر شراء أو أي دفعات مستحقة على سند الدين (بما في ذلك دفعات الفائدة أو توزيعات الأرباح ودفعات الاستحقاق) بعملة أخرى غير العملة الأساسية لحسابك، فسيتم تطبيق شروط البنك القياسية فيما يتعلق بصرف العملات الأجنبية. وتقر بدورك بأن مثل هذه المدفوعات قد تنطوي على مخاطر صرف العملات.

٤-٥ سداد الرسوم

- ١-٤-٥ يتم تجميع الرسوم والمصاريف السارية وخصمها من حسابك في يوم العمل الأول من كل شهر.

الملحق ٤

الشروط والأحكام - صناديق الاستثمار

١. عام

١-١ التفسير

- ١-١-١ يحتوي هذا الجزء الخاص بالشروط والأحكام العامة على معلومات عامة تتعلق بالتزامات كل طرف فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بصناديق الاستثمار. وينبغي قراءة هذا الجزء إلى جانب وصف المنتج ذي الصلة والذي يحتوي على وصف لكيفية هيكلية صناديق الاستثمار، وحدود وقيود الاستثمار، والشروط والأحكام الخاصة بالاككتابات، والتحويل، ورد الوحدات في صناديق الاستثمار، والمخاطر ذات الصلة بالاستثمار في صناديق الاستثمار.

٢-١ التعريفات والتفسيرات

١-٢-١ في هذا الجزء:

- (أ) "الحساب / الحسابات" تعني الحساب / الحسابات التي يتم تشغيلها من قبل البنك والتي يتم الاحتفاظ بها باسمك؛
- (ب) "يوم العمل" يعني المعنى الوارد له في شروط الدولة المطبقة؛
- (ج) "صندوق الاستثمار" يعني الترتيبات ذات السمات التالية: (١) تجميع مساهمات المستثمرين والأرباح والدخول والتي يتم سداد المدفوعات منها و/أو إدارة العقارات ككل من قبل مدير الصندوق أو بالنيابة عنه؛
- (د) "صافي قيمة الأصل" تعني قيمة أصول صندوق الاستثمار ناقص المطلوبات؛
- (هـ) "الوكيل" يعني الشخص أو الكيان الذي يقوم بدور المالك الاسمي أو المالك القانوني للوحدة / الوحدات في صندوق الاستثمار أو لملكية الوحدة في صندوق الاستثمار التي يتم الاحتفاظ بالنيابة عنك أو عن البنك؛

- (و) "التعرفة السعيرية" تعني التعرفة السعيرية المطبقة من وقت لآخر والتي يبلغك البنك بها؛
- (ز) "الاسترداد"، تعني المعاملة التي يتم من خلالها بيع وحدة / وحدات صندوق الاستثمار من جانبك؛
- (ح) "الاكتتاب" تعني المعاملة التي يتم من خلالها شراء وحدة / وحدات صندوق الاستثمار باستخدام نماذج الطلبات المنصوص عليها؛
- (ط) "التحويل" تعني المعاملات ذات الصلة التي يتم من خلالها بيع وحدة / وحدات صندوق الاستثمار وشراء وحدة / وحدات ذات قيمة معادلة في صندوق استثمار آخر. وفي معظم الحالات، تتم إدارة الوحدة / الوحدات الخاضعة للتحويل من قبل ذات مدير الصندوق؛
- (ي) "الوحدة / الوحدات" تعني الوحدات، أو الأسهم، أو غير ذلك من المزايا الأخرى حسب الحالة في صندوق الاستثمار والذي تتألف من سهم واحد غير مقسم في قيمة صافي أصول صندوق الاستثمار.

٣-١ أيام العمل

١-٣-١ بموجب وصف المنتج ذي الصلة، في حالة سداد أي مدفوعات، أو إجراء أي حسابات، أو أي إجراءات أخرى من قبل صندوق الاستثمار أو البنك في يوم بخلاف أيام العمل في جهات الاختصاص ذات الصلة، تعتبر سارية فيما يتعلق بيوم العمل التالي لذلك.

٢. الحسابات

١-٢ فتح الحساب

- ١-١-٢ يجوز لك أن تفتح حساب (حسابات) لدى البنك من خلال استكمال نموذج فتح الحساب ذو الصلة والموافقة على الشروط والأحكام السارية على ذلك الحساب (الحسابات)، الذي يوفره البنك.
- ٢-١-٢ يحتفظ البنك بالحق في عدم فتح الحساب (الحسابات) وفقاً لحيثه المطلقة في التصرف.
- ٣-١-٢ لا يجوز لك التنازل عن أية حقوق والتزامات فيما يتعلق بحسابك (بحساباتك).

٣. صناديق الاستثمار

١-٣ الاكتتابات

- ١-١-٣ يجوز لك أن تصدر تعليمات للبنك في أي وقت للقيام باكتتاب ما. وسوف يقوم البنك بتنفيذ معاملة الاكتتاب في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على تعليماتك على أساس أنها تعليمات صحيحة.
- ٢-١-٣ يجوز إجراء الاكتتابات في صناديق الاستثمار بالعملة التي يسمح بها البنك، وذلك بالحد الأدنى من الاستثمار المبدئي أو بمضاعفات تلك المبالغ التي يحددها البنك من وقت لآخر.
- ٣-١-٣ يجوز للبنك خفض أو التنازل عن الحد الأدنى من مبلغ الاكتتاب.
- ٤-١-٣ عند التقدم للاكتتاب لدى مدير صندوق الاستثمار، فإن تأثير التدوير قد يعني بأن المبلغ الذي تم الوصول إليه من خلال ضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات التي تم شرائها أو بيعها، على النحو المطبق، قد لا يتوافق تماماً مع إجمالي مبلغ الاكتتاب الخاص بك. وعلى الرغم من ذلك، فإن المبلغ المسدد إلى مدير صندوق الاستثمار أو المبلغ الذي تم استلامه من خلال عوائد المبيعات، على النحو المطبق، سيكون هو مبلغ الاكتتاب على الدوام.
- ٥-١-٣ يحتفظ البنك، وفقاً لحيثه المطلقة في التصرف، بحق رفض أي طلب للاكتتاب. وسيتم إبلاغك في أقرب وقت ممكن في حال رفض البنك لأي اكتتاب.

٢-٣ التحويلات

- ١-٢-٣ يجوز لك في أي وقت أن تصدر تعليمات إلى البنك ببيع وحدة (وحدات) وإعادة استثمار العوائد في وحدة (وحدات) أخرى. وسيقوم البنك بتنفيذ معاملة التحويل في أقرب وقت ممكن بعد استلام التعليمات منك على أساس أنها تعليمات صحيحة.
- ٢-٢-٣ لن يقوم البنك بإتمام معاملة تحويل بشأن وحدة (وحدات) تم إصدار تعليمات سابقة بشأنها من جانبك ولم يتم تنفيذها.
- ٣-٢-٣ يحتفظ البنك بحق فرض رسوم على معاملات التحويل.

٣-٣ الاسترداد

- ١-٣-٣ يمكنك أن تصدر تعليمات إلى البنك في أي وقت للقيام بعملية استرداد. وسيقوم البنك بتنفيذ معاملة الاسترداد في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على تعليمات منك على أساس أنها تعليمات صحيحة.
- ٢-٣-٣ لن يقوم البنك بإتمام معاملة استرداد بشأن وحدة (وحدات) تم إصدار تعليمات سابقة بشأنها من جانبك ولم يتم تنفيذها.
- ٣-٣-٣ تسدد عوائد معاملات الاسترداد إلى حسابك، ويستعين البنك بأحدث تفاصيل حساب مقدمة من جانبك ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تأخير، أو خسائر، أو تكاليف يتم تحملها نتيجة لعدم صحة تفاصيل الحساب أو نتيجة لعجزك عن إخطارنا بأي تغييرات تطرأ على تفاصيل الحساب الخاص بك.
- ٤-٣-٣ يجوز للبنك أن يخصم أي رسوم أو أي من الأموال الأخرى المستحقة له، وأي من مطلوبات الضرائب أو المصاريف الإضافية التي يتم تكبدها عند تنفيذ معاملة الاسترداد.

٤-٣ إخلال مدير الصندوق

١-٤-٣ سيقوم البنك بخخص الوحدات إلى أو من حسابك في تاريخ التسوية المحدد. وتقر وتوافق على أنه في حالة عدم استلام الوحدات من قبل البنك في غضون ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ التسوية المحدد، أو في حالة إخلال مدراء الصندوق بأي من المدفوعات أو تسليم الوحدات:

(أ) فإنه يجوز للبنك، وفقاً لحيثه في التصرف، أن يخصم من حسابك مبلغاً يعادل مبلغ الوحدات الذي تم إضافته إلى الحساب في تاريخ التسوية المحدد والذي لم يتم استلامه من قبل البنك، و

(ب) ألا تقوم بتنفيذ أو العزم على تنفيذ أية عملية بيع لتلك الوحدات إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك وبشأن أي من الأموال التي تتم إضافتها على حسابك في تاريخ التسوية المحدد، وتوافق على أنه في حالة إخلال مدير الصندوق بأي التزام من التزامات السداد المقابلة للبنك، وفي حالة مرور تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ التسوية المحدد، وفي حال لم يكن البنك قد استلم أي من مدفوعات الأموال المتقابلة، فإنك ستسدد إلى البنك مبلغاً يعادل النقص ما بين دفعة أية أموال مقابلة من قبل مدير الصندوق والمبلغ الذي تم قيده في حسابك في تاريخ التسوية المحدد.

٢-٤-٣ تقر بعدم تحميل البنك أي مسؤولية عن أي فعل أو عدم فعل من جانب مدير الصندوق أو مدير أي صندوق وتوافق على إعفاء البنك وشركاته الزميلة من

٤.الكشوف

١-٤ التأكيد

١-١-٤ سوف نرسل لك تأكيداً في غضون خمسة (٥) أيام عمل لكل من الاستثمارات التي تقوم بها في وحدة / وحدات صندوق الاستثمار.

٢-٤ التقييمات

١-٢-٤ سوف يرسل إليك تقييماً للوحدات الموجودة في صناديق الاستثمار مرتين في العام، أو على فترات منتظمة يتم الاتفاق عليها فيما بينك وبين البنك بشكل خطي.

٥.الرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى

١-٥ الرسوم والعمولات

١-١-٥ عند تقديم خدماتنا إليك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة وهذا الملحق ٤، فإنه يجوز للبنك سداد أو الحصول على رسوم، أو عمولات، أو أي مزايا غير نقدية من وإلى شركات البنك الزميلة أو الأطراف الآخرين.

٢-١-٥ الرسوم التي تسري على صناديق الاستثمار الفردية منصوص عليها في وصف المنتج ذي الصلة، بما في ذلك الرسوم الأولية على معاملات الاكتتاب. ٣-١-٥ إذا ما قمت بإجراء معاملة تحويل، فقد تقوم بسداد رسوم التحويل حسب تعرفه السعر المطبقة من وقت لآخر. وعلى الرغم من ذلك، وفي بعض الحالات، فإنه يتم تطبيق الرسوم الأولية العادية الخاصة بمعاملات الاكتتاب في الوحدة / الوحدات ذات الصلة.

٤-١-٥ تكون عمليات امتلاك وحدة (وحدات) في صناديق الاستثمار أيضاً خاضعة لرسوم ومصاريف الإدارة والرسوم والمصاريف المنصوص عليها في وصف المنتج ذي الصلة.

٢-٥ رسوم الحفظ ورسوم الوكالة

١-٢-٥ في حال قيام البنك بتوفير أو إجراء ترتيبات لتقديم خدمات الحفظ و/أو خدمات الوكالة فيما يتعلق بوحدة (وحدات) في صناديق الاستثمار، فقد يتم تطبيق رسوم حسب تعرفه السعر المطبقة من وقت لآخر. كما قد يتم تطبيق رسوم تنازل عن ضمانات الحافظ الأمين أو الوكيل.

٣-٥ صرف العملات الأجنبية

١-٣-٥ في حالة السداد مقابل طلب الاكتتاب أو المدفوعات على أساس وحدة (وحدات) في أي صندوق استثماري بعملة تختلف عن العملة الأساسية لحسابك، فتطبق شروط البنك القياسية المتعلقة بصرف العملة الأجنبية. وتقر بأن تلك المدفوعات تنطوي على مخاطر سعر الصرف.

٢-٣-٥ في حال كانت عملة الوحدة (الوحدات) مختلفة عن عملة تقويم حسابك، فقد يكون للاختلافات في أسعار صرف العملة أثر سلبي على قيمة استثمارك.

الملحق ٥

الشروط والأحكام – منتجات التأمين

١.عام

١-١ التفسير

١-١-١ يحتوي هذا الجزء من الشروط والأحكام العامة على المعلومات العامة المتعلقة بالتزامات كل طرف بشأن المعاملات التي تشكل وساطة التأمين. ويجب قراءة هذا الجزء مع مستندات منتج التأمين لمصلحة الغير والبوليصة وشروطها وأحكامها التي توفر التفاصيل الكاملة لمنتج الاستثمار الخاص بك ولشروط التغطية.

٢-١ التعريفات والتفسيرات

١-٢-١ في هذا الجزء:

- (أ) "وساطة التأمين" لها المعنى المقرون بها في الجزء ٢؛
- (ب) "بوليصة التأمين" تعني بوليصة التأمين الصادرة عن شركات التأمين لصالح عملاء البنك، بما في ذلك أية شروط وأحكام مرافقة مطبقة على البوالص؛ و
- (ج) "القسط" يعني الدفعة المطلوبة بشكل دوري من قبل شركة التأمين لتوفير تغطية وفقاً لبوليصة التأمين المقدمة خلال فترة زمنية معينة؛
- (د) "منتج التأمين" يعني أي منتج من الغير له فائدة تأمينية أو منتج تأمين على الحياة أو أي منتج مقدم من قبل شركة تأمين.

٢.الخدمات

١-٢ وساطة التأمين

١-١-٢ يلتزم البنك بتوفير خدمات وساطة التأمين وهو ما يعني:

- (أ) تقديم المشورة بشأن منتجات التأمين من شركات تأمين أخرى؛
- (ب) التصرف كوكيل لك بخصوص شراء وبيع منتجات التأمين من أي من شركات تأمين أخرى؛
- (ج) القيام بالترتيبات بالنظر إلى كونك الطرف الرئيسي أو الوكيل من خلال شراء أو بيع منتجات التأمين من شركات تأمين أخرى.

٢-١-٢ البنك ليس شركة تأمين ولا يوفر منتجات التأمين إلى عملائه بشكل مباشر. بل أنه يتصرف بصفته وسيطاً حيث يقوم مقامك وينوب عنك فيما يتعلق بشركات التأمين الأخرى.

٢-٢ حدود البنك

١-٢-٢ إن البنك، الذي يتصرف بصفته وسيطاً، ليس مخولاً ولن يكون ولا يعترف:

- (أ) عمل بوالص تأمين بالنيابة عن شركات التأمين الأخرى وتقر بأن بوالص التأمين ستكون سارية المفعول عند إصدارها من قبل شركات التأمين الأخرى ذات الصلة فقط؛
- (ب) تغيير أو تعديل أو التنازل في أية طريقة مهما كانت عن شروط أو أسعار قسط أو أحكام بوالص التأمين؛
- (ج) توفير التغطية التأمينية بالنيابة عن أية شركة من شركات التأمين الأخرى، أو خلافاً لذلك، تكبد أية مطالبة بالنيابة عن أية شركة من شركات التأمين الأخرى أو إلزام أية شركة من شركات التأمين الأخرى بأي بيان خطي أو شفهي وبالتالي لن تقوم أي شركة من شركات التأمين الأخرى بقبول أي عرض خاص بالتأمين أو تحديد أية بوليصة حالية؛
- (د) التفاوض بشأن تسوية أية مطالبة وفقاً لبوليصة التأمين أو الاعتراض على أية مطالبة أو الموافقة على أي مبلغ بالنيابة عن أية شركة من شركات التأمين الأخرى بشأن أية مطالبة.
- ٢-٢ جميع الأسعار المعروضة من جانب البنك هي الأسعار التي تعرضها شركات التأمين الخرى وتخضع لقبول شركة التأمين الأخرى ذات الصلة، ما لم يتم ذكر ما يخالف ذلك.

٣-٢ الملائمة

- ١-٣-٢ يلتزم البنك بتزويدك بالمعلومات ذات الصلة الخاصة بمنتجات التأمين المتوفرة من ضمن شركات تأمين أخرى مختارة. ولكنك مسؤوليئة التأكد ملائمة منتجات التأمين لاحتياجاتك ستكون على عاتقك.
- ٢-٣-٢ يلتزم البنك بتقييم شركات التأمين باستخدام المعلومات المتوفرة على الصعيد العام، بما في ذلك تلك التي يتم توفيرها من قبل هيئات التصنيف الائتماني ذات الشهرة. ولا يضمن البنك ملاءة وقدرة أية شركة تأمين على الوفاء بكافة الالتزامات. وستكون مسؤولاً عن تحديد مدى ملائمة أية شركة تأمين بالنسبة لك.

٤-٢ متطلبات المعلومات

- ١-٤-٢ بالنسبة لفئات معينة من منتجات التأمين، فقد يطلب منك استكمال استمارة عرض أو استبيان أو مستند مشابه. وقد يزودك مدير علاقاتك المصرفية بالإرشادات اللازمة أثناء تعبئة هذه المستندات؛ ولكن مسؤولية تعبئة المستندات ستكون على عاتقك. وقد تشكل المعلومات التي تقدمها أساساً أو جزءاً من بوليصة التأمين ومن مسؤوليتك التأكد من أن المعلومات المقدمة صحيحة وكاملة.
- ٢-٤-٢ الالتزام بالإفصاح عند التعاقد للحصول على منتجات تأمين. وهذا يعني بأنك مسؤول عن تزويد البنك و/أو أية شركة من شركات تأمين أخرى ذات صلة بكافة المعلومات ذات الصلة الضرورية لمتطلباتك. وسيتم اعتبار المعلومات ضرورية في حال كانت تؤثر:
- (أ) على شركة التأمين التي توفر منتجات التأمين؛
- (ب) الشروط والأحكام المرافقة لمنتجات التأمين؛ و/أو
- (ج) القسط مستحق الدفع على أي من منتجات التأمين.

٣-٤-٢ يطبق الالتزام بالإفصاح:

- (أ) قبل بدء أي منتج من منتجات التأمين، حينها يجب الإفصاح للبنك و/أو شركة تأمين أخرى ذات الصلة عن كافة المعلومات ذات الصلة الضرورية لمتطلباتك؛
- (ب) بعد تقديم عرض الأسعار الخاص بمنتجات التأمين إليك، ولكن قبل إبرام عقد التأمين، حينها يجب الإفصاح للبنك و/أو شركة تأمين أخرى ذات الصلة عن أية تغييرات جوهرية في المعلومات ذات الصلة؛ و
- (ج) عند تغيير أو تجديد أو تمديد بوليصة التأمين، حينها يجب الإفصاح للبنك و/أو شركة تأمين أخرى ذات صلة عن أية تغييرات جوهرية في المعلومات ذات الصلة.

٤-٤-٢ لن يكون البنك مسؤولاً ولن يكون مطالباً عن أي تأخير أو عجز من جانبك عن تقديم المعلومات.

٥-٤-٢ قد ينتج عن تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة رفض المطالبة أو الإعلان عن إلغاء بوليصة التأمين من قبل شركة التأمين.

٥-٢ بوليصة التأمين لمصلحة الغير

- ١-٥-٢ يلتزم البنك ببذل كافة الجهود الممكنة للتأكد من إرسال بوليصة تأمينك الصادرة عن شركة التأمين إليك في الوقت المناسب على العنوان المقدم للبنك بين الحين والآخر. ولن يكون البنك مسؤولاً ولن يكون مطالباً عن أي تأخير في تقديم بوليصة تأمينك في حال امتلاك البنك لبيانات غير صحيحة أو خلاف ذلك في ظروف تكون خارجة عن سيطرة البنك.
- ٢-٥-٢ يجب أن تنص بوليصة تأمينك، في الحد الأدنى، على بيانات منتجات التأمين الخاصة بك وشركة التأمين ذات الصلة والقسط المستحق الدفع وتواريخ التجديد والشروط والأحكام المطبقة.

٣. حسابك

١-٣ دفعات الأقساط

- ١-١-٣ في حال أمرت البنك بسداد دفعات الأقساط إلى شركة التأمين ذات الصلة وفقاً لبوليصة تأمين ما، فيجب عليك توفير تسوية بأموال نظيفة لجميع المبالغ المستحقة في الموعد المحدد للبنك كي يتم سدادها وفقاً لتواريخ الدفع المحددة في إشعار الإضافة/ استمارة التعليمات الدائمة الخاصة بالبنك.
- ٢-١-٣ لن يكون البنك ملزماً بسداد أية دفعات أقساط إلى شركة التأمين ذات الصلة بالنيابة عنك في حال عدم استلام الأموال النظيفة الضرورية.
- ٣-١-٣ العجز عن دفع الأقساط عند استحقاقها قد ينتج عنه إلغاء بوليصة تأمينك.

٤. الرسوم والعمولات والمبالغ الأخرى المفروضة

- ١-١-٤ لغرض توفير خدماتنا إليك، ووفقاً لهذه الشروط والأحكام العامة وهذا الملحق ٥، فإنه يمكن للبنك القيام بدفع أو قبض الرسوم أو العمولات أو الفوائد غير المالية إلى أو من الشركات الزميلة للبنك أو الغير.
- ٢-١-٤ إن الرسوم المطبقة على منتجات التأمين منصوص عليها في المواد المطبوعة الخاصة بمنتجات التأمين ذات الصلة لدى شركات التأمين.

١-١-١ يجب قراءة هذا الجزء بالترافق مع ملحق الاستثمار ذي الصلة والذي يحتوي على المعلومات العامة فيما يتعلق بالتزامات كل طرف فيما يتعلق بمعاملات معينة في الاستثمارات.

٢-١ التعريفات والتفسيرات

١-٢-١ في هذا الجزء:

- (أ) "الحساب" يعني الحساب الذي يتألف منه الحساب النقدي وحساب الأوراق المالية المفتوح في سجلات مزود الخدمات باسمك؛
- (ب) "خدمات التسوية والمقاصة" تعني العملية التي يتم من خلالها، بمجرد شراء الاستثمار أو بيعه بالنيابة عنك، تحويل الأموال ما بين المشتري والبائع، وتحويل الاستثمارات أو ملكية الاستثمارات من البائع إلى المشتري؛
- (ج) "خدمات الحفظ وخدمات الوكالة" تعني خدمات حفظ وإدارة استثمارك الموجودة باسمك أو باسم وكيل ما؛
- (د) "خدمات التعامل أو التنفيذ" يعني ذلك شراء أو بيع الاستثمارات ومعاملات الصرف الأجنبي فيما يتعلق بخدمات التعامل أو التنفيذ؛
- (هـ) "الحافظ الأمين المؤهل" يعني وكيل أمانة آخر (أو شركته المعينة) والتي تختارها بيرشينج (جزر القنال) بموجب لوائح مفوضية الخدمات المالية في جيرسي لتسجيل استثمارك؛
- (و) "مفوضية الخدمات المالية" تعني مفوضية الخدمات المالية في المملكة المتحدة أو أي من المؤسسات التي تخلفها،
- (ز) "مفوضية الخدمات المالية في جيرسي" تعني مفوضية الخدمات المالية في جيرسي؛ و
- (ح) "الخدمات" تعني خدمات التسوية والمقاصة وخدمات الحفظ وخدمات الوكالة، خدمات التعامل أو التنفيذ وأي من الخدمات الأخرى التي يتم إخطارك بها من وقت لآخر؛

٢. الخدمات

١-٢ الخدمات التي تقدمها بيرشينج

- ١-١-٢ أبرم البنك اتفاقية عميل مع بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد («بيرشينج (تشانل آيلاند)») وبيرشينج سيكيورتيز ليمتد («بيرشينج سيكيورتيز ليمتد») حيث ستقوم كلاً منهما أو أية شركة من الشركات التابعة لمجموعتها بتقديم الخدمات إلينا ولعملائنا.
- ٢-١-٢ بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد شركة مسجلة في جيرسي بالرقم ١٠٧٧٧٢٠٠. ومكتبها المسجل في الطابق الأول، ليبريشن ستيشن، سانت هيلير، جيرسي JE2 3AS. وبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد تخضع للوائح مفوضية الخدمات المالية في جيرسي لمزاولة أعمال الاستثمار.
- ٣-١-٢ بيرشينج سيكيورتيز ليمتد شركة مسجلة في إنجلترا وويلز بالرقم ٠٢٤٧٤٩١٢. ومكتبها المسجل في كابستان هاوس، وان كلوف كريست، إيست إنديا دوك، لندن E14 2BH. وتخضع بيرشينج سيكيورتيز ليمتد للوائح مفوضية الخدمات المالية في المملكة المتحدة وهي عضو في سوق لندن للأوراق المالية.
- ٤-١-٢ توافق بموجب هذا الملحق على أن تقدم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة الخدمات إلينا. فلقد قامت بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بتعيين بيرشينج سيكيورتيز ليمتد على وجه خاص لتقديم خدمات التعامل أو التنفيذ وغير ذلك من الخدمات الأخرى التي يوافق البنك عليها. وتطبق الإشارات إلى حقوق والتزامات بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد على بيرشينج سيكيورتيز ليمتد بخصوص الخدمات المقدمة من قبل بيرشينج سيكيورتيز ليمتد بموجب هذه الشروط والأحكام العامة وهذا الملحق. وتفوضنا بالتصرف كوكيل لك أو كوكيل ووسيط في تعيين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة لتقديم التعليمات إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة بالنيابة عنك.
- ٥-١-٢ توافق بموجب على أن:
- (أ) قبول هذه الشروط يعني وجود عقد بينك وبيننا وبينك وبين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد،
- (ب) يجوز لنا تقديم التعليمات إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بالنيابة عنك وفق ما تسمح به الشروط والأحكام العامة وهذا الملحق، كما يجوز لنا تقديم المعلومات المتعلقة بك إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد. وعند حصول بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد على تلك التعليمات أو المعلومات من جانبنا، فإنه يحق لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد الاعتماد عليها دون القيام بالمزيد من التحقيقات والتفسيرات، و
- (ج) تفوض بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بالاحتفاظ بالأموال النقدية والاستثمارات بالنيابة عنك ويمكنها تحويل تلك الأموال النقدية أو الاستثمارات من حسابك وذلك للوفاء بالمقاصة أو الالتزامات الأخرى إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد.
- ٦-١-٢ يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد تفويض أي من التزاماتها أو كافة هذه الالتزامات في تقديم الخدمات.
- ٧-١-٢ في حالة تعيين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أو أية شركة من شركاتها الزميلة في المجموعة لتقديم الخدمات، فإنها تقوم بذلك على أساس البنود ٥، ٦، ٧، ٩، و ١٠ من الشروط والأحكام العامة، بالإضافة إلى النصوص الواردة في هذا الملحق. وكافة الإشارات إلينا / نحن أو إلى البنك في هذه البنود تتضمن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أو أية شركة من شركاتها الزميلة في المجموعة. ولقطع الشك باليقين، يحق لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أو أية شركة من شركاتها الزميلة في المجموعة ممارسة الحقوق مباشرة ضدك فيما يتعلق بعدم السداد أو التسليم من جانبك. إذا حدث تضارب ما بين الشروط والأحكام العامة وهذا الملحق، فإن النصوص الواردة في هذا الملحق هي التي يعتد بها فيما يتعلق بتقديم الخدمات من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وأي من شركاتها الزميلة في المجموعة.
- ٢-٢ الحسابات
- ١-٢-٢ في حال قدمت بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وأية من شركاتها الزميلة في المجموعة خدمات تتعلق بك، فستقوم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بفتح حساب (حسابات) في سجلاتها باسمك، وسيتم فتح الحساب بموجب قانون الخدمات المالية (أعمال الاستثمار (أصول العميل)) (جيرسي) لعام ٢٠٠١.

٢-٢-٢	تحتفظ بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وفقاً لحريتها المطلقة في التصرف بحق عدم فتح حساب (حسابات) أو إغلاق حساب (حسابات) و/أو وقف تقديم خدمات.
٣-٢-٢	لن يتم فتح حساب (حسابات) للمواطنين الأمريكيين. وإذا ما أصبحت فيما بعد مواطناً أمريكياً، فستقوم بتحويل أو تسليم جميع أو أي من الأموال والسندات المحولة إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وأية شركة من شركاتها الزميلة في المجموعة إليك.
٣-٢	التعليمات
١-٣-٢	لن تقبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد الصرف إلا بموجب التعليمات الصادرة عن البنك وليس تلك الصادرة عنك مباشرة. وتقر بأن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد لن تتصرف بناءً على التعليمات ما لم وإلى أن يتم استلام التعليمات بالفعل من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد.
٢-٣-٢	تفوض البنك بموجبه بتقديم تعليماتك إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة وتوافق على منح البنك لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة كافة المعلومات والمستندات ذات الصلة كي تتمكن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة من تقديم الخدمات إلينا بكل فعالية بالنيابة عنك.
٣-٣-٢	في حال قدمت بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة الخدمات المتعلقة بك، فإنك تقر بأنهم يقومون بذلك بناءً على أساس التعليمات والمعلومات والمستندات التي يقدمها البنك وستكون مسؤوليتهم محدودة بتنفيذ التعليمات المذكورة.
٤-٣-٢	يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة أن تعتمد على أي من التعليمات التي ترى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة، مع تحري النوايا الحسنة، أنها ممنوحة من قبل البنك أو أحد شركاتنا الزميلة في المجموعة بالنيابة عنك. ولا يجوز إلغاء تلك التعليمات أو تعديلها إلا بموجب إخطار خطي يمكن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة من الحصول على الوقت الكافي لمنع تنفيذ التعليمات ذات الصلة. ويجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة الاتصال بالبنك للحصول على المزيد من التعليمات فيما يتعلق بتعليماتك ويسمح لها باتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات التي لا يرد فيها البنك خلال فترة زمنية معقولة. وتوافق على عدم تحميل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة المسؤولية عن أي عمل أو عدم العمل في هذه الحالات.
٥-٣-٢	قد تكون هناك بعض الحالات التي ترفض بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد فيها قبول أي من الأوامر أو التعليمات لحسابك.
٤-٢	تنفيذ الأمر
١-٤-٢	يجوز للبنك في بعض الأوقات الاتفاق مع بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة على أن تتحمل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة مسؤولية تنفيذ المعاملات بالنيابة عنك. وتفوض بموجب هذه الشروط البنك بإصدار التعليمات إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة لتنفيذ المعاملات.
٢-٤-٢	تقر أنه في هذه الحالات تعتبر بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة البنك عميلها لأغراض القوانين والأنظمة المطبقة.
٣-٤-٢	يتم تنفيذ كافة المعاملات من قبل بيرشينج سيكيوريتيز ليمتد بموجب الأحكام السارية الخاصة بمفوضية الخدمات المالية وبموجب أحكام السوق ذي الصلة.
٤-٤-٢	تقر أنه يجوز لبيرشينج سيكيوريتيز ليمتد تجميع التعليمات. ويجوز جمع التعليمات في بعض الحالات لصالحك وفي حالات أخرى لغير صالحك.
٥-٤-٢	تتعامل بيرشينج سيكيوريتيز ليمتد مع التعليمات التي نمنحها لهم باعتبارها ملزمة لك. ولا تخضع أي من التعليمات الصادرة من جانبنا إلى بيرشينج سيكيوريتيز ليمتد بالنيابة عنك فيما يتعلق بتنفيذ التعليمات إلى سياسية تنفيذ التعليمات الخاصة ببيرشينج سيكيوريتيز ليمتد والتي تظل ملزمة لك.
٦-٤-٢	تقر بأن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد تحصل على الاستثمارات لحساب واحد أو أكثر من العملاء، ويجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد تخصيص تلك الاستثمارات ما بين العملاء على الأساس الذي تراه معقولاً.
٥-٢	الحفظ
١-٥-٢	يجوز للبنك تعيين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد لتقديم خدمات الحفظ وخدمات الوكالة بالنيابة عنك.
٢-٥-٢	يجوز تسجيل الأوراق المالية المسجلة في حسابك باسمك أو باسم شركة المعين أو وكيل الحفظ الذي يتم اختياره من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد.
٣-٥-٢	يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أن تستعين بخدمات أي طرف آخر مؤهل لتقديم خدمات الحفظ بالنيابة عنك شريطة أن يكون هذا الشخص أو الكيان مؤهلاً بصفته حافظاً أميناً. ويجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد كذلك تعيين وكلاء للحفظ من الباطن (بما في ذلك وكلاء للحفظ من الباطن في الخارج).
٤-٥-٢	يجوز أن تستعين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بأي من الوسطاء أو وكلاء التسوية أو طرف آخر مؤهل وتميرير تلك الأموال أو الاستثمارات الموجودة في حسابك إلى هذا الوسيط أو وكيل التسوية.
٥-٥-٢	ستقوم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بإبلاغنا عن أية إجراءات على مستوى الشركات من شأنها أن تؤثر على أو تتعلق بالاستثمارات الموجودة بالنيابة عنك لدى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أو أي من وكلاء الحفظ المؤهلين. وتلتزم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن بعد لفت نظرها إلى تلك الأحداث. وسوف نقوم بدورنا بإخطارك بذلك وفق ما ينص عليه في البند ٦-١٠ من الشروط والأحكام العامة.
٦-٢	أموال العميل
١-٦-٢	يتم الاحتفاظ بالأموال المودعة لدى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بموجب أمر الخدمات المالية (أعمال الاستثمار (أصول العميل)) (جيرسي) لعام ٢٠٠١. وهو ما يعني أن بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد سوف تحتفظ بمالك في حساب مصرفي خاص بالعمل منفصل عن الأموال الخاصة ببيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد.
٢-٦-٢	تمارس بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد المهارات اللازمة والعناية وسوف تقوم على فترات منتظمة بمراجعة ملاءمة أي من مؤسسات الائتمان التي يتم حفظ مالك فيها ومن ملائمة الترتيبات الخاصة بحفظ مالك. ولا تتحمل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أي مسؤولية عن أي عمل أو إهمال أو إخلال من قبل المؤسسات المالية أو البنوك التي يتم اختيارها من جانبهم إلا فيما يتعلق بالعناية عند الاختيار والمراقبة.
٣-٦-٢	يجوز جمع مالك مع أموال العملاء الآخرين في بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد. وفي حالة جمع مالك على هذا النحو، لن يكون لك حق المطالبة بمبلغ معين في حساب معين. وسوف تكون مطالبتك على مجموع الأموال الخاصة بالعملاء بوجه عام، وفي حالة عدم كفاية المجموع، سوف تشارك بحصة تناسبية في تلك الخسارة.
٤-٦-٢	يجوز احتساب فائدة على المال بمعدل يتم تحديده من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد ومن جانبنا، وسوف يتم إخطارك به من وقت لآخر. ويتم حساب الفائدة على أساس يومي، وإضافتها إلى حسابك كل ستة (٦) أشهر. ويجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أن تقرر عدم إضافة مبلغ الفائدة على حسابك إلا عند وصوله الحد الأدنى الذي يتم الاتفاق عليه فيما بيننا وبين بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد.

- ٥-٦-٢ في حالة عدم المطالبة بأي من المال المدع لدى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد لمدة ستة (٦) سنوات، يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أن تتوقف عن التعامل مع ذلك المال باعتباره مال العميل، ويجوز لها ضم ذلك المال باعتباره جزءاً من أصولها. ولن تقوم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد بذلك إلا بعد اتخاذ الإجراءات المعقولة لتتقني أثرك ولرد الأموال المتبقية إليك. فإذا ما قدمت بعد ذلك مطالبة سارية إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد، يجوز لها فيما بعد أن تسد أي من الأموال المستحقة لك.
- ٦-٦-٢ يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أن تستعين ببنك يتبع بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد للاحتفاظ بمال العميل بالنيابة عنك.
- ٧-٦-٢ يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أن تضع مال العميل في حساب عميل مصرفي خارج جيرسي. وفي هذه الحالة يختلف النظام القانوني والتنظيمي الذي يسري على البنك المعتمد عن ذلك الذي يتم حفظ المال بموجبها في جيرسي، وفي حالة اخلال البنك المعتمد، يجوز التعامل مع ذلك المال على نحو مختلف عن الموقف الذي سيكون مطبقاً في حال كان المال محفوظاً من قبل بنك معتمد في جيرسي.
- ٧-٢ بيان الحفظ الآمن
- ١-٧-٢ تقدم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد لك بيان الحفظ الآمن بموجب القوانين والأنظمة المطبقة لجميع أصول الحفظ التي يتم الاحتفاظ بها من أجلك، والتي يتم إعداد تقرير عنها على أساس تاريخ التسوية.

٣. تضارب المصالح

- ١-٣ يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد، وشركاتها الزميلة في المجموعة أو المعينين من جانبها تقديم الخدمات أو الدخول في معاملات بموجب هذه الشروط في الحالات التي تكون لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد أو مجموعة الشركات التابعة لها مصلحة مادية فيها. وقد تكون تلك المصلحة مباشرة أو غير مباشرة ويجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة أن يكون لهم علاقة بشخص ما تنطوي على تضارب مصالح أو احتمال تضارب المصالح معك.
- ٢-٣ تنشر ملخص سياسة التضارب الخاصة ببيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد (بما في ذلك المزيد من الإفصاح فيما يتعلق بالمدفوعات التي يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد الحصول عليها من مدراء الصندوق في موقع بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد على WWW.PERSHING.CO.UK تحت عنوان «كشف الالتزام») ومن الممكن الحصول على نسخة على الورق من ذلك عند طلبها منا).
- ٣-٣ تقر بأنه لا يجوز لبيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وشركاتها الزميلة في المجموعة الإفصاح عن الأرباح التي تتم نتيجة التصرف على النحو السالف الذكر أو احتساب ذلك لك.

٤. الشكاوى

- ١-٤ في حال كان لديك أي سبب لرفع شكوى حول أي جانب من جوانب الخدمات المقدمة، فيرجى، في المقام الأول، الاتصال بمدير علاقاتك المصرفية (أو مدير التخطيط المالي - حسبما هو مطبق). وإذا ما كانت الشكاوى تتعلق بأي من جوانب الخدمة المقدمة لك من قبل بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد وكنت ترغب في تقديم نسخة من الشكاوى إلى بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد مباشرة، فبإمكانك إرسال النسخة إلى:

بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد
الطابق الأول
ليبريشن ستيشن،
سانت هيلير، جيرسي **JE2 3AS**
عناية: مسؤول الالتزام والمطابقة

- ٢-٤ عند تحرير شكوى، فسنبذل، نحن و بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد، قصارى جهودنا لتسوية الأمر بأقرب وقت ممكن، وفي أي حال، سنقر باستلام خطاب منك في غضون خمسة (٥) أيام عمل. بما في ذلك نسخة كاملة من إجراءات التعامل الداخلي مع الشكاوى في بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد. وعند تسوية الشكاوى، سنقوم، نحن أو بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد، بإرسال خطاب الرد النهائي إليك، والذي يحدد طبيعة الرد والقرارات المقترحة والتعويضات المناسبة. وإذا لم تكن راضياً لأي سبب عن رد بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد النهائي، فيرجى أخذ العلم بأنه يحق لك إحالة الشكاوى إلى مفوضية الخدمات المالية في جيرسي. وسوف تقدم لك نشرة تفصل الإجراءات في رد بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد النهائي.

٥. القانون الحاكم

- ١-٥ تخضع أحكام هذا الملحق، ومتى أمكن، هذه الشروط والأحكام العامة (في إطار تقديم بيرشينج (تشانل آيلاند) ليمتد للخدمات) للقانون الإنجليزي.

١. الوضع التنظيمي

١-١ الوضع التنظيمي

١-١-١ بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع قطر، ص.ب. ٥٧، الدوحة، قطر. خاضع لإشراف البنك المركزي القطري ومرخص له كبنك تجاري و يخضع بشكل رئيسي لسلطة دبي للخدمات المالية. يقع المركز الرئيسي للبنك بشارع المطار، ص.ب. ٥٧، الدوحة، قطر.

٢. عام

١-٢ التعريفات والتفسير

١-١-٢ إن شروط الدولة في قطر ("شروط الدولة") تنص على شروط محددة تطبق على الخدمات المقدمة والمعاملات المبرمة مع أشخاص قطريين.
٢-١-٢ يجب قراءة شروط الدولة مع الشروط والأحكام العامة والمستندات ذات الصلة.
٣-١-٢ في حال وجود تعارض بين شروط الدولة الماثلة والمستندات الأخرى التي تشكل الشروط والأحكام العامة، فإنه يعتد بشروط الدولة الماثلة عند التعامل مع أشخاص قطريين.

٤-١-٢ يكون للمصطلحات التالية في شروط الدولة الماثلة، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، التعريفات التالية:

(أ) "يوم عمل" يعني يوم تكون فيه البنوك مفتوحة للعمل في قطر؛ و

(ب) "شخص قطري" يعني شخص قطري الجنسية أو شركات قطرية أو فروع لشركات أجنبية في قطر وأشخاص مقيمين في قطر.

٢-٢ التواصل معنا

١-٢-٢ إن اللغة الرسمية للتعاملات والاتفاقيات البنكية معك هي اللغة العربية. ولكننا سنتواصل معك باللغة الانجليزية في حال الاتفاق معك على ذلك. وسيتم توفير المستندات باللغتين وسيكون النص المحدد باللغة العربية.

٣-٢ فهم المخاطر

١-٣-٢ تعي وتوافق بموجبه بأنه تم اطلاعك على جميع المخاطر المرافقة للمعاملات على النحو المذكور في الملحق ١ من الشروط والأحكام العامة والمستندات ذات الصلة.

٣. المعلومات الشخصية

١-٣ السرية

١-٣-٣ توافق في أن نقوم باستخدام معلومات الشخصية في الشكل والظروف المذكورة في الفقرات ٣ (المعلومات الشخصية) و٨-٢ (إعداد التقارير) من الشروط والأحكام العامة.

٤. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

١-٤ القانون الحاكم والاختصاص القضائي

١-٤-٤ تخضع الشروط والأحكام والمستندات ذات الصلة وجميع الالتزامات غير التعاقدية والمسائل الأخرى الناشئة عنها أو المتعلقة بها وتفسر وفقاً للقوانين في دولة قطر.

٢-٤-٤ تلتزم بشكل غير قابل للإلغاء بـ:

(أ) الموافقة لمصلحتنا على أن المحاكم في دولة قطر لديها الاختصاص القضائي لتسوية أية قضية أو دعوى أو إجراءات قانونية أخرى بشأن الاتفاقية ("الإجراءات") واللجوء بشكل غير قابل للإلغاء للاختصاص القضائي لدى هذه المحاكم شريطة ألا يمنعنا هذا الأمر من رفع أية دعوى لدى أية محاكم في أية اختصاصات قضائية أخرى؛ و

(ب) التنازل عن أي اعتراض قد تبديه في أي وقت على مكان انعقاد أية إجراءات تم البدء بها أمام أية محكمة والموافقة على عدم المطالبة البدء بهذه الإجراءات في أي مكان غير ملائم أو أمام أية محاكم ليس لديها الاختصاص القضائي للنظر والبث فيها.

٢-٤ التنازل عن الحصانة

يقر كل طرف بأنه لا شيء يمنع الطرف الآخر من الحجز على أية أصول مملوكة من قبله أو من تنفيذ أي حكم ضده. ويؤكد كل طرف بأنه لا شيء من أصوله يشكل ملكية عامة أو خاصة مملوكة من جانب الدولة لأغراض غير استثمارها في أنشطة مالية أو تجارية أو صناعية أو إيداعها لدى البنوك ضمن معنى المادة (٢٢) من قانون عقارات دولة قطر رقم (١) لعام ١٩٨٧ والمؤكدة بموجب القانون رقم (١٨) والموافقة على أنه لن يسعى للاعتماد على المادة (٢٢) المذكورة أعلاه أو أي حكم مشابه في أية إجراءات من قبل أو بالنيابة عن الطرف الآخر.